مجلة جامعة الملك خالد
للدراسات التاريخية والحضارية

مجلة علمية محكمة فصلية تعنى بالدراسات التاريخية والحضارية

المجلد الخامس

العدد الأول (يناير 2024م)

P-ISSN 1658-872X
E-ISSN 1658-8568
رقم الإيداع: 1442/3597

مجلة جامعة الملك خالد
للدراسات التاريخية والحضارية

مجلة علمية محكمة فصلية تعنى بالدراسات التاريخية والحضارية

رئيس التحرير: أ.د. أحمد بن يحيى آل فائع

مدير التحرير: أ.د. عبد العزيز محمد رمضان

هيئة التحرير: أ.د. مصطفى محمد قنديل زايد

أ.د. نايف بن علي السنيد الشراري

د. علي بن عوض آل قطب عسيري

د. نعمة حسن محمد البكر

الهيئة الاستشارية: معالي أ.د. إسماعيل بن محمد البشري (جامعة الجوف سابقًا)

معالي أ.د. سعيد بن عمر آل عمر (جامعة الحدود الشمالية سابقًا)

أ.د. عبد اللطيف بن عبد الله بن دهيش (جامعة أم القرى)

أ.د. عبد العزيز بن صالح الهلابي (جامعة الملك سعود)

أ.د. سليمان بن عبد الرحمن الذييب (جامعة الملك سعود)

أ.د. مسفر بن سعد الخثعمي (جامعة بيشة)

أ.د. عبد العزيز بن راشد السنيدي (جامعة القصيم)

أ.د. غيثان بن علي جريس (جامعة الملك خالد)

أ.د. محمد بن منصور حاوي (جامعة الملك خالد)

المراسلات:

- تُوجه المراسلات لرئيس تحرير المجلة على العنوان الآتي: المملكة العربية السعودية، أبها، جامعة الملك خالد، كرسي الملك خالد للبحث العلمي. فاكس: 072289241، هاتف 072289241، بريد إلكتروني jhc@kku.edu.sa

شروط النشر:

- تُرسل البحوث عبر الموقع الإلكتروني للمجلة https://itcsvc.kku.edu.sa/KKU_ScientificJournals/، وفق الشروط الآتية: -
- عدم تعارض المادة العلمية مع أحكام الشريعة الإسلامية وأنظمة الدولة.
- تقبل المجلة البحوث والدراسات في مختلف التخصصات التاريخية والحضارية.
- يراعى في البحث الأصالة والجدة والجودة في الفكرة والأسلوب والمنهج والتوثيق العلمي والخلو من الأخطاء العلمية واللغوية.
- أن تتضمن ورقة الغلاف باللغتين العربية والإنجليزية: عنوان البحث، واسم الباحث، ولقبه العلمي، وتخصصه، وبريده الإلكتروني، فضلاً عن ملخص البحث (بما لا يزيد عن 200 كلمة) وكلماته المفتاحية باللغتين العربية والإنجليزية.
- يُرسل البحث باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية عبر موقع المجلة في نسخة word (A4)، على ألا تتضمن أية بيانات دالة على هُوية الباحث، وألا تزيد صفحات البحث عن (50) ورقة تشمل الجداول والمراجع والملاحق.
- كتابة البحث باستخدام نظام متوافق مع أنظمة الحاسب الآلي، على أن يكون نوع الخط عربيًا تقليديًا Traditional Arabic والبنط (18) للعناوين الرئيسة للبحث، و(16) لمتن البحث، و(14) للهوامش.
- أن تكون طريقة التوثيق في نهاية البحث وفق منهج البحث العلمي المتبع، على أن يتم التعريف بالمصدر كاملاً عند ذكره أول مرة، وغير مطلوب إلحاق قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث.
- يسمح بالتوثيق من المواقع الإلكترونية وفق الشروط والطرائق المنظمة لذلك.
- عند قبول البحث للنشر في المجلة يُزود الباحث بخطاب رسمي مختوم بالموافقة على النشر.
- تُنشر نسخة إلكترونية من أعداد المجلة على موقعها الإلكتروني.
- يتم ترتيب محتويات المجلة وفقًا لاعتبارات فنية.
- كل ما يُنشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه، ولا يُعد تمثيلاً لوجهة نظر المجلة.

محتويات العدد

المحتويات..... ز
تصدير العدد ..... ط

البحوث

- **حسن بن يحيى الشوكاني؛ نوال عائض آل مشافي:** خلافة عبد الله بن الزبير (64-73هـ/ 683-692م) بين كتب الأحكام السلطانية وبعض المصادر التاريخية المبكرة. تحليل ودراسة **20-1**
- **موضي سليمان الفهد الكريديس:** الدور السياسي لهنري الثاني –كونت شامبين وسيد صور اللاتينية- في المشرق الإسلامي (586-593هـ/ 1190-1197م) **54-22**
- **محمد بن عبد الرحمن الشيحة:** مشكلة الحدود السعودية القطرية منذ ظهورها في عهد الملك عبد العزيز حتى انتهائها بين البلدين (1931 -1992م) **94-56**

تصدير العدد

يطيب لهيئة تحرير "مجلة جامعة الملك خالد للدراسات التاريخية والحضارية" أن تقدم للقارئ الكريم عددها الثالث عشر (العدد الأول من المجلد الخامس/ يناير 2024م) الذي يحوي بين جنباته بحوثًا تتسم بالعمق والجِدّة والأصالة، ولمجموعة متميزة من الباحثين المتخصصين في مختلف حقب التاريخ والمنتمين إلى جامعات المملكة العربية السعودية. ويُجسد هذا العدد عمل هيئة التحرير المستمر والدؤوب لتحقيق الرؤية والرسالة اللتين تطمح إلى تحقيقهما المجلة بهدف الارتقاء بها إلى مصاف المجلات العلمية المتميزة والمعتمدة في أفضل التصنيفات.

والتزامًا من هيئة التحرير للباحث والقارئ الكريم بمبدأ العمل المستمر في إصدار الأعداد؛ فإن العملَ جارٍ على تحكيم بحوث العدد الثاني من المجلد الخامس (أبريل 2024م) ومراجعتها تمهيدًا للنشر في الموعد المحدد.

وأخيرًا؛ تسعدُ هيئة تحرير المجلة بتلقي الملحوظات والمقترحات التي سوف تُسهم في تحسين إخراج المجلة ومحتواها، وتصل بها إلى ما ترتجيه من مكانة علمية عالمية مرموقة، وذلك على بريدها الإلكتروني: jhc@kku.edu.sa

رئيس التحرير

أ. د. أحمد بن يحيى آل فائع

أبحاث العدد

مشكلة الحدود السعودية القطرية
منذ ظهورها في عهد الملك عبد العزيز حتى انتهائها بين البلدين
(1931 –1992م)

د. محمد بن عبد الرحمن الشيحة*
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – السعودية

المستخلص:
ظهرت مشكلة الحدود في منطقة الخليج العربي مع بداية القرن العشرين؛ وكان للاستعمار البريطاني الدور الأكبر في إنشائها، ثم تأجيجها بعد ذلك، وتعد مشكلة الحدود السعودية القطرية أكبر دليل على ذلك؛ ويركز هذا البحث على هذه المشكلة، منذ بدايتها وحتى الاتفاق بين البلدين الشقيقين على حلها، وقد جاء البحث في ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة ومبحث تمهيدي وتتبعها خاتمة، وقد تناول التمهيد: العلاقات السعودية القطرية قبيل ظهور مشكلة الحدود ومدى متانتها، وطبيعة علاقة حكام قطر بالملك عبد العزيز، وترحيبهم باستعادته لأملاك أجداده، وكيف حاولت بريطانيا إفسادها، فيما يتناول المبحث الأول: ظهور مشكلة الحدود السعودية القطرية، وعلاقة معاهدة الحماية بين بريطانيا وقطر بهذه المشكلة، ودور شركات التنقيب في تأجيجها، وأبرز المناطق الحدودية التي اختلف عليها، أما المبحث الثاني فتناول: آثار الإرهاصات التي سبقت الحرب العالمية الثانية، وتأثيرها على المباحثات التي كانت تجري بشأن مشكلة الحدود السعودية القطرية بين كل من السعودية وبريطانيا بوصفها ممثلة للجانب القطري، ثم قيام الحرب وتوقف المباحثات بهذا الشأن، وتناول أيضا استئناف تلك المباحثات عقب انتهاء الحرب، ونتائج تلك المباحثات، فيما تناول المبحث الثالث: الخطوات العملية التي ساهمت في إنهاء المشكلة الحدودية بين البلدين الشقيقين، ابتداء بمؤتمر الدمام الذي عقد في مدينة الدمام في الثاني من جمادى الأولى 1371هـ الموافق 28 يناير 1952م، مرورًا باستقلال قطر عام 1971م الذي ساهم في التقارب بين قيادة البلدين الشقيقين، وانتهاءً بالاتفاق التاريخي للطرفين السعودي والقطري على إنهاء المشكلة الحدودية بالتوقيع على الترسيم النهائي للحدود بين البلدين في المدينة المنورة بتاريخ 1413/6/26هـ، الموافق 1992/12/20م. وقد انتهى البحث بخاتمة تناولت أهم النتائج، ومنها: أن أساس مشكلة الحدود بدأت منذ الاتفاقية التي أبرمها العثمانيون والبريطانيون على الحدود بينهما، والتي حددت بين نجد وقطر وبقية إمارات الخليج، كما أن من النتائج أن بريطانيا كان دورها كبيرًا في إحداث المشكلة الحدودية، وتأجيجها خاصة بعد المغريات التي وجدتها من الشركات العاملة في مجال التنقيب عن البترول، ومنها كذلك أن استقلال قطر قد نتج عنه في النهاية التوقيع على ترسيم الحدود بين البلدين الشقيقين.

الكلمات المفتاحية: المشكلات الحدودية، السعودية، قطر.

The Saudi-Qatari Border problem
Since its appearance during the reign of King Abdulaziz until its end between the two countries

Muhammad bin Abdul Rahman Al Shiha
Imam Muhammad Bin Saud Islamic University – Sausi Arabia
Alshiha222@gmail.com

Abstract:

The border problem appeared in the Arabian Gulf region at the beginning of the twentieth century. British colonialism had the largest role in creating it, and then fueling it, and the problem of the Saudi-Qatari borders is the greatest evidence of this. This research focuses on this problem, from its beginning until the agreement between the two brotherly countries to solve it.

The research came in three sections. The first section deals with the emergence of the problem of the Saudi-Qatari borders, the relationship of the protection treaty between Britain and Qatar to this problem, the role of exploration companies in fueling it, and the most prominent border areas over which there was disagreement. The second section dealt with the effects of the precursors that preceded World War II, and their impact on the discussions related to the problem of the Saudi-Qatari border between both Saudi Arabia and Britain as a representative of the Qatari side. The third section dealt with the practical steps that contributed to ending the border problem between the two countries, since the Dammam Conference in 1371 AH/ January 1952 AD, passing through the independence of Qatar in 1971 AD, which contributed to the rapprochement between the leadership of the two countries, and ending with the agreement. The historical agreement between the Saudi and Qatari parties to end the border problem by signing the final demarcation of the border between the two countries in Medina 1413 AH / 1992 AD.

The research ended with a conclusion that dealt with the most important results, including that the basis of the border problem began since the agreement that the Ottomans and the British concluded to define borders between Najd, Qatar and the rest of the Gulf emirates. One of the results is that Britain had a major role in creating the border problem and exacerbating it, especially after the temptations it found from companies working in the field of oil exploration. One of the results is that Qatar's independence eventually resulted in the signing of the border demarcation between the two countries.

Keywords: Border problem, Saudi Arabia, Qatar.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

لا شك أن النزاعات الحدودية بين الدول تظهر نتيجة لأسباب متعددة، ومع تنوع هذه النزاعات تتنوع أسبابها، ولذلك لا بد من معرفة تلك الأسباب؛ لأنها تساعد على معرفة حقيقة النزاع ودوافعه؛ والواقع أن النزاعات الحدودية في الوطن العربي عمومًا، ومنطقة الخليج خصوصًا يرجع تاريخها إلى ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي، وهي الفترة التي ساد فيها الاستعمار على أغلب البلاد العربية؛ وقد كان دور المستعمر في إذكاء نار الفتنة، واصطناع المشاكل بين الدول العربية، بما فيها منطقة الخليج العربي كبيرًا جدًا.

ولعل مشكلة الحدود بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر الشقيقة أكبر مثال على دور الدول الاستعمارية في ذلك النزاع، واستمراره لعقود؛ والواقع أن تميز العلاقات بين البلدين الشقيقين حال دون وصولها إلى صراع مسلح كما هو الحال في أغلب المشاكل الحدودية بين البلدان.

لقد تعاقب على قيادة الدولتين –منذ تبلور ذلك النزاع بينهما– عدد من الملوك والشيوخ؛ وظلت تلك المسألة شائكةً بين البلدين لعقود؛ ومع ذلك فإن العلاقات بين تلك القيادات كانت تتسم بالود والإخاء، وكانت قيادة كلا البلدين تسعى إلى التغلب على المسائل الخلافية كلما سنحت الفرصة؛ إلا أن التدخلات الأجنبية كانت دائمًا تقف عائقًا أمام سرعة حل هذه المشكلة.

وللوقوف على هذه المشكلة؛ فإن هذا البحث سيحاول تسليط الضوء على جذور تلك المشكلة؛ للتعرف على جذورها، وعلى الدور الذي قامت به بريطانيا تحديدًا في تأجيجها، وعلى مراحل تطورها، والجهود المبذولة لحلها منذ افتعال المشكلة وحتى التوقيع على اتفاق ترسيم الحدود بين البلدين؛ وكيف كانت تطغى الروح الأخوية على العلاقات بين قيادة البلدين في مختلف تلك المراحل رغم الجهود الاستعمارية البريطانية لتأجيج الخلاف، ووضع العراقيل أمام سبل حلها.

أهمية البحث:

1. تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله؛ إذ إنه يتناول المشكلة الحدودية بين بلدين شقيقين جارين تجمعهما أوصر المحبة والإخاء، وهما المملكة العربية السعودية، ودولة قطر.
2. أن البحث يعدُّ رافدًا للمكتبة السعودية والقطرية خصوصًا والخليجية والعربية عمومًا لموضوع هام يبحث في جذور المشكلة، وكيف أن التدخلات الأجنبية تحاول إفساد العلاقات الأخوية.

أهداف البحث:

1. التعرف على جذور المشكلة الحدودية بين البلدين الشقيقين المملكة العربية السعودية، ودولة قطر.
2. التعرف على دور بريطانيا في إحداث المشكلة، واستغلالها لتحقيق مصالحها الخاصة.

3. توضيح تأثير شركات التنقيب عن النفط في الخليج على المشكلة الحدودية.
4. إيضاح تأثير إرهاصات الحرب العالمية الثانية ثم قيامها على المباحثات بشأن المشكلة الحدودية والتي دارت بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا بعد عقدها معاهدة الحماية مع قطر.
5. التعرف على أبرز المناطق الحدودية المختلف عليها.
6. إبراز الخطوات العملية التي ساهمت في إنهاء المشكلة الحدودية، ودور استقلال قطر في الاتفاق النهائي على ترسيم الحدود بين البلدين الشقيقين.

تساؤلات البحث:

1. متى نشأت المشكلة الحدودية بين البلدين الشقيقين: المملكة العربية السعودية، ودولة قطر؟
2. ما دور بريطانيا في إحداث مشكلة الحدود؟ وكيف كانت تستغلها لتحقيق مصالحها الخاصة؟
3. ما تأثير شركات التنقيب عن النفط في الخليج على المشكلة الحدودية بين المملكة العربية السعودية وقطر؟
4. ما تأثير إرهاصات الحرب العالمية الثانية ثم قيامها على المباحثات بشأن المشكلة الحدودية والتي دارت بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا بعد عقدها معاهدة الحماية مع قطر؟
5. ما أبرز المناطق الحدودية التي كان الخلاف عليها؟
6. ما الخطوات العملية التي ساهمت في إنهاء المشكلة الحدودية؟ وما دور استقلال قطر في الاتفاق النهائي على ترسيم الحدود بين البلدين الشقيقين؟

منهج البحث:

يستخدم الباحث في هذا البحث المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي من خلال سرد الوقائع بحسب تسلسلها التاريخي، وتحليل الأحداث ومحاولة الربط بينها بما يحقق الفائدة، ويوصل إلى المعلومة.

الدراسات السابقة:

لم يقف الباحث من خلال بحثه في المكتبات العامة والخاصة على بحث يتناول موضوع المشكلة الحدودية السعودية القطرية بشكل مستقل منذ عهد الملك عبد العزيز حتى انتهائها، وكل الدراسات التي تناولت هذا الموضوع كانت عامة، ومن تلك الدراسات دراسات رجع الباحث إلى بعضها في ثنايا البحث، وأهم تلك الدراسات:

1. دراسة بعنوان: (مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية دراسة تاريخية – سياسية قانونية) لفتحي العفيفي: (ط1، القاهرة، منشورات المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠م).

يلاحظ أن الدراسة السابقة تناولت مشكلات الحدود في شبه الجزيرة العربية بوجه عام، بينما البحث الحالي يقتصر على تناول المشكلة الحدودية بين السعودية وقطر فقط، دون بقية الدول الواقعة في شبه الجزيرة العربية.

2. دراسة بعنوان: (مشكلات الحدود السياسية في الساحل الغربي للخليج العربي، دراسة في الجغرافيا السياسية) لعبد الحميد عبد القادر غنيم: (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة 1975م).

يلاحظ أن هذه الدراسة تناولت مشكلات الحدود في الساحل الغربي للخليج العربي بوجه عام، ولكنَّ البحث الحالي يقتصر على تناول المشكلة الحدودية بين السعودية وقطر فقط، دون بقية الدول الواقعة على الساحل الغربي للخليج العربي.

3. رسالة بعنوان: (مشكلة الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية 1850 – 197م) لجمال حماد الحميد (رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق).

أما هذه الدراسة فقد تناولت مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية بوجه عام ولفترة امتدت من 1850م حتى 1971م، فيما الدراسة الحالية تقتصر على تناول المشكلة الحدودية بين السعودية وقطر فقط، دون بقية الدول الواقعة في الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية؛ كما أنها تقتصر على الفترة منذ تولي الملك عبد العزيز آل سعود الحكم حتى إنهاء مشكلة الحدود.

4. رسالة بعنوان: (الحدود الدولية الشرقية للمملكة العربية السعودية "دراسة في العلاقات المكانية السياسية) لخالد عيسى الحازمي (رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الملك عبد العزيز، 1423هـ/ 2003م).

يلاحظ أن هذه الدراسة تناولت موضوع الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية، وبهذا فهي تختلف عن الدراسة الحالية في كونها تتناول الحدود الشرقية للمملكة كاملة؛ التي تشمل أكثر من دولة، كما أنها دراسة جغرافية وليست تاريخية كالدراسة الحالية، التي تتناول تاريخيًّا المشكلة الحدودية بين السعودية وقطر فقط، دون بقية الدول الواقعة في الحدود الشرقية للمملكة.

5. رسالة بعنوان: (علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربي) لابتسام عبد الأمير حسون: (رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).

يلاحظ أن هذه الدراسة تناولت علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربي، وقد تناولت علاقة المملكة بشكل عام بتلك الدول، فاختلفت عن الدراسة الحالية في كون الدراسة الحالية تقتصر على تناول المشكلة الحدودية بين السعودية وقطر فقط، دون بقية العلاقات، وبقية إمارات الخليج العربي.

6. رسالة بعنوان: (العلاقات السياسية السعودية القطرية من 1972 –2002م: دراسة تاريخية) لعيسى بن إسماعيل العيسى (رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2015م).

يلاحظ أن هذه الدراسة تناولت العلاقات السياسية بين البلدين الشقيقين وخلال الفترة من 1972م أي بعد نيل قطر استقلالها بعام واحد، وتتناول مختلف العلاقات بين البلدين وتأثيراتها على دول المنطقة، في حين تقتصر الدراسة الحالية على تناول المشكلة الحدودية بين السعودية وقطر فقط، وخلال فترة أطول؛ تبدأ بتولي الملك عبد العزيز الحكم، وتنتهي بانتهاء مشكلة الحدود بين البلدين الشقيقين عام 1992م.

مما سبق يتضح أن الدراسات السابقة لا تتعارض مع هذا البحث، كما أن الباحث استفاد منها في بعض جوانب بحثه.

التمهيد. العلاقات السعودية القطرية قبيل ظهور مشكلة الحدود والتدخلات البريطانية فيها:

بعد سقوط الدولة السعودية الثانية ظلت العلاقات بين أسرة آل ثاني وأفراد البيت السعودي حميمة ومتطورة، وحين استرد الملك عبد العزيز آل سعود ملك آبائه في الفترة ما بين (1902–1932م) رحب القطريون كثيرًا بهذا الإنجاز وطربوا لانتصارات الملك عبد العزيز المتلاحقة. ولا شك في أن الملك عبد العزيز قد وجد كل العون والمساعدة من قبل الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني الذي كان يلاقي ضغوطا من العثمانيين والإنجليز بسبب موقفه المؤيد للملك عبد العزيز[1].

وكان الملك عبد العزيز آل سعود قد تمكن في سنة ١٣٣١هـ / ١٩١٣م من استعادة الأحساء إلى سيادة الدولة السعودية؛ إذ قام بإخراج العثمانيين منها؛ وهو ما يعد تطورًا كبيرًا صب في صالحه؛ إذ أصبح له منفذ بحري على الخليج العربي، وأصبح على اتصال مع الإمارات التي تطل على الخليج، وبالعالم الخارجي عمومًا، كما أنه أصبح مجاورًا للنفوذ البريطاني في الخليج العربي؛ مما ساعده على الاتصال المباشر مع البريطانيين؛ الذين بدأوا في تغيير سياستهم التي كانوا ينتهجونها معه قبل ضمه للأحساء؛ إذ كانوا لا يتجاوبون مع اتصالاته؛ خوفا من ردة فعل العثمانيين في الأحساء؛ وقد تبددت تلك المخاوف بعد ضمه للأحساء[2].

وكان ضم الملك عبد العزيز للأحساء قد لاقى قبولًا لدى البريطانيين في الخليج، ولدى الحكومة البريطانية سواء في الهند أو لندن؛ حيث اعتبروا ذلك بمثابة خلاص لهم من منافسيهم في المنطقة وهم العثمانيون؛ إلا أنه ولد لديهم قلقًا آخر يتمثل في توسع نفوذ الملك عبد العزيز، فقد اقترب من حدود نفوذهم في قطر[3] وغيرها.

وقد تزامن ضم الملك عبد العزيز للأحساء مع وفاة حاكم قطر الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني[4] في السنة نفسها؛ الأمر الذي أدى إلى حدوث اختلاف في توازن القوى الدولية والمحلية في الخليج العربي، كما

أدى إلى تخوف البريطانيين من أن تغري تلك الأحداث الملك عبد العزيز فيسارع إلى التدخل في إمارات الخليج ومنها قطر[5]؛ لذا بادرت الحكومة البريطانية إلى التقرب منه، وكسب صداقته[6].

وكان الحكم في قطر قد انتقل بعد وفاة الشيخ قاسم إلى الشيخ عبد الله بن قاسم[7] بشكل سلس عملًا بوصية الشيخ قاسم[8]؛ وهو ما أدى إلى استقرار الوضع في البلاد[9].

وكان الملك عبد العزيز قد بادر –بمجرد علمه بوفاة الشيخ قاسم بن ثاني– بإرسال رسالة تعزية إلى ابنه الشيخ عبد الله[10]، وقد ضمنها تهنئته بمناسبة توليه مقاليد الحكم في قطر؛ جدير بالذكر أن الشيخ عبد الله بن قاسم كان رجلًا حصيفًا، وقد آثر السير على خطى والده بالمحافظة على استمرار الصداقة مع الملك عبد العزيز[11]؛ إذ سارع إلى مخاطبة الملك عبد العزيز وإخباره برغبته في التفاهم لإيجاد علاقة حسن جوار بين البلدين؛ تحقيقًا لمصلحة الطرفين، والإبقاء على الود والاحترام القائم بينهما[12].

وقد عزم الشيخ عبد الله بن قاسم على القيام بزيارة إلى الملك عبد العزيز بناء على الرغبة المشتركة من قبل الطرفين؛ لتجديد الولاء، والمحبة، والصداقة، وحسن الجوار، وكان من المقرر: أن يغادر الشيخ عبد الله الدوحة يوم الجمعة ٢٨ شعبان ١٣٣١هـ الموافق ١ أغسطس سنة ١٩١٣م[13]، على أن يرافقه في تلك الزيارة إلى الرياض حوالي مائتي شخص، غير أن تلك الزيارة لم تتم، وقد عللت بعض المصادر التاريخية أن السبب يعود إلى أن الملك عبد العزيز قد طلب منه إخراج الحامية العثمانية من قطر؛ لأن وجودها هناك يشكل خطرًا عليه فقد يهاجمون الأحساء مرة أخرى[14].

والحقيقة أن هذه المعلومات موضع شك؛ إذ لا يمكن للملك عبد العزيز أن يشترط مثل هذا الشرط وهو الرجل المحنك سياسيًّا ويعلم حساسية مثل هذا الطلب؛ فضلًا عن أنه يعرف أصول الضيافة، ولا يمكن أن يكون موقفه كذلك مع خصومه؛ فكيف بجيرانه وأصدقائه؟

وما يؤكد تلك الشكوك أن الوثائق البريطانية أكدت أن وكيلها السياسي البريطاني في البحرين (آرثر تريفور) [15] استطاع إقناع الشيخ عبد الله بن قاسم بالعدول عن القيام بتلك الزيارة[16].

لقد كانت وفاة الشيخ قاسم فرصة بالنسبة لبريطانيا؛ لتحقيق مآربها في المنطقة؛ فقد كانت علاقة الشيخ قاسم مع الملك عبد العزيز قوية على كل المستويات؛ وهو ما حال دون حصول شرخ في العلاقات بين البلدين؛ ولهذا بدأت بتخويف شيخ قطر الشيخ عبد الله وبقية أمراء الإمارات الخليجية من أن الملك عبد العزيز يفكر في الاستيلاء على قطر وبقية الإمارات الخليجية؛ وهذا ما صرح به برسي كوكس (المقيم البريطاني في الخليج)[17]

وهكذا بدأت بريطانيا تعتمد على سياسة الإشاعات والافتراءات؛ لتزرع الشقاق بين حكام وشيوخ الخليج العربي جميعًا؛ فقد ظنت واهمة أن إثارة أي إشاعة حول الملك عبد العزيز في تلك الفترة سوف يكون

له تأثير كبير على المنطقة ككل؛ إلا أن ظنها قد خاب؛ فاضطرت إلى محاولة عقد اتفاقيات مع مختلف الإمارات الخليجية، ومع الملك عبد العزيز؛ الذي ركزت عليه؛ لأنه يزداد قوة ونفوذًا يومًا بعد يوم.

وقد عقدت معه في محرم ١٣٣٢ هـ الموافق ديسمبر ١٩١٣م اجتماعًا في العقير[18]؛ والذي عقد بين شكسبير (Shakespear) [19] وتريفور (Trevor) ممثلين لبريطانيا في الخليج من جانب، وبين الملك عبد العزيز من جانب آخر، وفي الاجتماع طالب الملك عبد العزيز صراحة بممتلكات أجداده من الإمارات الخليجية التابعة للدولة السعودية الأولى والثانية؛ وهو ما أثار مخاوف ممثلَيْ بريطانيا، فكتبا مذكرة إلى حكومة الهند ذكرا فيها: "أنه أثناء مباحثات العقير أشار عبد العزيز بن سعود أن إمارات ساحل عمان ومقاطعات عمان الداخلية وقطر؛ بأنها جزء لا يتجزأ من أراضي أجداده، ولكن حرصه على استمرار العلاقات الودية بينه وبين بريطانيا بعد ضم الأحساء منعه عن مد نفوذه"[20].

وفي سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م عقدت بريطانيا معاهدة مع العثمانيين ولم توقع إلا في سنة ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م، وبموجبها خرجت الحامية العثمانية من قطر، وكان من بنودها تخلي الدولة العثمانية عن كل ادعاءاتها وحقوقها في قطر[21]، كما أن الدولة العثمانية قبلت تحديد الحدود[22].

وقد زادت بريطانيا بعدها قوة في تحذير الشيخ عبد الله بن قاسم وإقناعه بأن ابن سعود يهدد قطر، وأمنها، وأنه سوف يستولي عليها[23]، وطمأنته بأن الحكومة البريطانية لن تسمح بأي تدخل خارجي في شؤون قطر، وأن أي محاولة من ابن سعود للتدخل في قطر سوف تواجهها بريطانيا بالقوة[24].

ولمنع أي تدخل في شؤون قطر؛ فإن بريطانيا عملت على التمهيد لعقد معاهدة مع الشيخ عبد الله بن قاسم، تبدأ بعد سريان مفعول المعاهدة البريطانية العثمانية [25]، وفعلا تم بعد بضع سنوات من تلك المعاهدة توقيع بريطانيا على معاهدة الحماية مع قطر[26]، وكل هذا يؤكد حرص بريطانيا على مد نفوذها إلى قطر تحديدًا.

وعلى الجانب الآخر عملت الحكومة البريطانية على عدم تجاهل الملك عبد العزيز كقوة قد تهدد مصالحها في منطقة الخليج؛ فقررت التقرب والتودد إليه، وكسبه صديقًا بدلًا من معاداته؛ وأخبرته بأنها ستقوم بإنذار أمراء الساحل بعدم القيام بأي عمل ضد الملك عبد العزيز، كما أن علاقاتها الودية معه ستؤكد لهم ولشيخ قطر؛ بأن تخوفهم منه لا أساس له البتة، وفي المقابل فإنها لن تقبل بتعديه على حدود من لهم معاهدات حماية معها[27].

المبحث الأول. ظهور مشكلة الحدود السعودية القطرية ودور بريطانيا وشركات التنقيب فيها:

البدايات الأولى لمشكلة الحدود السعودية القطرية:

إن مشكلة الحدود بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر لم تكن عائقًا في نمو العلاقات الأخوية وازدهارها بين الشقيقين الملك عبد العزيز وحاكم قطر الشيخ عبد الله بن قاسم.

ولم تظهر مشكلات الحدود السياسية في إمارات الخليج بشكل كبير –كما سبق– إلا في أوائل القرن العشرين، والتي عملت على تأجيجها السلطات البريطانية –التي كان لها نفوذ كبير في منطقة الخليج– خدمة لمصالحها[28].

وكانت بداية المشكلة الحدودية بين السعودية وقطر قد ظهرت قبيل الحرب العالمية الأولى؛ ولذلك سعت بريطانيا –خوفًا على مصالحها– إلى عقد اتفاقية دارين سنة ١٣٣٤هـ/1915م مع الملك عبد العزيز، وكان من بنودها: أن يتعهد الأخير باحترام الإمارات الخليجية ذات العلاقة مع بريطانيا، ومنها مشيخة قطر التي تعهد بعدم الاعتداء عليها، وقد كانت هذه المعاهدة محاولة من حكومة الهند البريطانية للتدخل في العلاقات العربية بصفة شاملة[29]. ثم إن بريطانيا أرادت منها التمهيد لعقد معاهدة الحماية مع قطر لاحقًا حتى تضمن لها موطئ قدم في منطقة الخليج العربي.

وكان الملك عبدالعزيز يدرك أهمية استمرار العلاقات الأخوية بينه وبين حكام قطر، واحترام البنود المتفق عليها في معاهدة دارين – المشار إليها سابقًا – ومما يؤكد صفاء تلك العلاقة أن المندوب السامي البريطاني على العراق (كوكس) [30] عندما علم بأن بعض المراسلين البريطانيين يحاولون تعكير صفو العلاقة الأخوية بين البلدين؛ فإنه أنب حكومته، وطلب منها عدم الاستماع لمثل تلك الأقوال التي تهدف إلى إثارة بريطانيا وحاكم قطر الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني ضد الملك عبدالعزيز، واقترح على حكومته عدم الاتصال بالملك عبد العزيز بشأن ما يثيره المراسلون البريطانيون؛ لأن ذلك غير صحيح[31].

وهذا يظهر أن (كوكس) كان واثقًا أن الملك عبد العزيز لم يسعَ في وقت من الأوقات إلى الإساءة إلى حكومة قطر في أي شأن من شؤونها، وأنه معروف بحنكته السياسية في مختلف الأحداث واللقاءات السياسية، وله مواقف سياسية ذات استراتيجية واضحة في القضايا المهمة التي تهم استقرار المنطقة.

أما فيما يتعلق بمسألة الحدود السعودية القطرية، فترجع في الأساس إلى المعاهدة العثمانية البريطانية التي أبرمت في سنتي ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م، ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م بشأن الحدود بين البلدين التي تضمنت تحديد كل من: نجد، وقطر، والإمارات الخليجية الأخرى حدودًا للبلدين، وقد قررت الحكومة السعودية رفض تلك الحدود؛ وحجتها في ذلك: أن الحكومة العثمانية لم تكن تملك حق تقرير المصير لتلك الدول التي أبرمت اتفاقيات مع الحكومة البريطانية بشأنها، كما أن نفوذ العثمانيين على الأحساء انتهى بضم الملك عبدالعزيز لها سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م، وإقامة سلطته الشرعية عليها[32].

وقد أكدت الحكومة السعودية أن الموافقة على بروتوكول (العقير) يعني الموافقة على خط حدودي غير الخط الذي تضمنته المعاهدة العثمانية البريطانية[33]. وبذلك تصبح المعاهدة العثمانية البريطانية باطلة، ولا يمكن اعتبارها أساسًا للتفاوض.

ونتيجة لذلك جرت المراسلات في هذا الشأن، وكانت بريطانيا تحاول اختلاق المسوغات والحجج الواهية خدمة لمصالحها في منطقة الخليج؛ لكن الملك عبد العزيز استمر على موقفه الصارم حتى التقى حافظ وهبة[34] (الوزير المفوض للمملكة العربية السعودية في لندن) مع المسؤولين البريطانيين، وخلال اللقاء أوضح وهبة أن الملك عبدالعزيز مستعد للوصول إلى اتفاق مع حاكم قطر الشيخ عبد الله، أو مع الحكومة البريطانية حول الحدود، وجاء الرد على لسان المندوب البريطاني رندل (Rendel)[35] الذي قرر أن حكومته مستعدة للقيام بتسوية شاملة لمسألة الحدود بين السعودية وقطر[36].

ولم يحدث جديد حتى تقدم فؤاد حمزة[37] في ٢٩ ذي الحجة ١٣٥٣هـ الموافق ٣ أبريل ١٩٣٥م بالاقتراح السعودي لما يجب أن تكون عليه الحدود الشرقية مع قطر، ويمثل الاقتراح السعودي أدنى المطالب الشرقية، والجنوبية الشرقية[38].

دور بريطانيا وشركات التنقيب في إبراز واستمرار مشكلة الحدود:

لقد أدى تنافس الشركات العالمية الخاصة بالتنقيب عن البترول في منطقة الخليج إلى تحريك عجلة المفاوضات والرغبة في الإسراع بتحديد الحدود بين البلدين؛ وتحديدًا كان ذلك عندما بدأت شركات التنقيب عن النفط تعلن نتائجها المبشرة عن الاكتشافات النفطية في المنطقة الخليجية؛ وفي الوقت نفسه زاد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة بوزارة الخارجية بمسألة الحدود السعودية القطرية، وهو أمر اتضحت معالمه عند زيارة سفير الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد للرياض، ومقابلته الملك عبد العزيز في الوقت الذي كانت شركة كاليفورنيا قد بدأت في التنقيب في مناطق الامتياز الممنوحة لها، وخلال الفترة نفسها حصلت شركة البترول الأنجلو – إيرانية على امتياز نفط قطر من الشيخ عبد الله آل ثاني، وبذلك أصبح تحديد أراضي حدود امتيازات كل من الشركتين مسألة عاجلة وضرورية[39].

ولكن بريطانيا أخذت في إثارة الخلافات؛ فاقترحت حدودًا تخدم مصالحها في المنطقة؛ مما يعدُّ تدخلًا سافرًا في المناطق والقبائل التابعة للحكم السعودي[40]؛ الأمر الذي رفضته المملكة العربية السعودية رفضًا قاطعًا، معتبرة عرضها تدخلًا في شؤونها الداخلية[41].

ولما وجد الملك عبد العزيز تعنت بريطانيا وحرصها على إذكاء نار الفرقة بين الإخوة حرصًا على مصالحها؛ قرر أن يتصل مباشرة بمن يخصه الأمر؛ إذ بعث برسالة في ٢٠ جمادى الأولى ١٣٥٤ هـ الموافق

٢٩ أغسطس 1935م إلى الشيخ عبد الله آل ثاني شيخ قطر، طالبه فيها بإنهاء مشكلة الحدود، ومما جاء في الرسالة[42] ما يلي:

"إن البريطانيين تدخلوا في شؤون عمان، وفي شؤون قطر، وإن لديهم حجتين فقط، الحجة الأولى قبلنا بها لسبب قوي؛ وهو أن سكان هذه المناطق قد أصبحوا خاضعين لهم، وأنهم (أي: البريطانيين) يدافعون عنهم، وقد سبق وأن أبلغنا البريطانيين أن سكان عمان وقطر من رعايانا ومن رعايا آبائنا وأجدادنا.

ونظرًا لأن سكان تلك المناطق قد اختاروا بأنفسهم أن يكونوا بوضعهم الحالي، وبما أن البريطانيين هم أصدقاؤنا، ولا نحب أن نضع العراقيل أمامهم؛ لهذا تركنا أمر المدن فقط، ولكن ليس لأحد الحق في المطالبة بأي شيء، أو أي ملكية في الصحراء، أو بين القبائل ثم قال: أما الأمر الثاني: فهو أن لهم معاهدة مع الدولة العثمانية، وأن العثمانيين منحوهم بعض الأراضي، ولقد أبلغناهم؛ (أي: البريطانيين) بثلاثة أمور:

أولًا: أن العثمانيين لم يمارسوا أية سيطرة في تلك الأرجاء.

ثانيًا: أن معاهدتهم المزعومة مع العثمانيين قد تم توقيعها فقط بعد استرداد الأحساء.

ثالثًا: أن المعاهدة لم تعدل؛ ولذلك لا أقبل، ولا أسلم بها".

كما تضمنت الرسالة: أن الملك عبد العزيز قد علم بأن هناك طلبًا من شركة النفط الأنجلو – إيرانية للامتياز، وأنها قد تباشر التنقيب، وهذا ما يشكل أذى له؛ ولهذا يطلب أحد أمرين: إما أن تبقى الأمور على حالها إلى حين تسوية مسألة الحدود بينه وبين البريطانيين، وإما أن تتم التسوية بينه وبين شيخ قطر دون وساطة البريطانيين.

وكانت بريطانيا قد علمت بهذه الرسالة وبالرد عليها من قبل شيخ قطر، الذي جاء في رده: (بأن الحدود معروفة)[43]؛ ولذلك قامت بإرسال رسالة إلى وزير الخارجية السعودي؛ تستنكر عملية التواصل مع شيخ قطر مباشرة؛ لكونها المسؤولة عن علاقات قطر الدولية[44].

وفي ٢٤ رجب ١٣٥٤ هـ الموافق ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٥م عقدت لجنة الدفاع الإمبراطورية بوزارة الخارجية البريطانية اجتماعًا، ولاحظت أن الحكومة البريطانية منحت شيخ قطر حق ضم جبل نخش[45] إلى منطقة امتياز الشركة الأنجلو – إيرانية، رغم أنه نقطة من أهم نقاط الخلاف الرئيسة مع الملك عبد العزيز[46].

وفي الشهر التالي مباشرة من ذلك الاجتماع؛ قام أندرو راين (Andrew Ryan)[47] في شعبان ١٣٥٤هـ الموافق نوفمبر 1935م بزيارة الملك عبد العزيز في الرياض، وفي ذلك الوقت كان المسؤولون البريطانيون في الخليج قد قاموا بالتحريات اللازمة فيما يتعلق "بديار" القبائل التي توالي الملك عبد العزيز، وقد اتضح من نتائج التحريات أن تلك المناطق أوسع مما كان يعتقد، فصدرت التعليمات بإعطاء الملك عبد العزيز الكثير من مطالبه الأصلية، مع الإصرار على تبعية كل الجبال بما فيها جبل نخش إلى قطر،

ورفض مد حدود السعودية إلى خور العديد[48]؛ لأن ذلك سيجعل للسعودية منفذًا على الخليج، واعتبر هذا العرض أقصى ما يمكن أن تقدمه الحكومة البريطانية للملك عبد العزيز، وتم تضمينها في مذكرة بتاريخ ٢٩ شعبان ١٣٥٤ هـ الموافق ٢٥ نوفمبر 1935م، ويعرف هذا الخط باسم "خط الرياض"[49].

لكن تلك المباحثات فشلت، وأعرب (راين) عن أسفه، وكان الملك عبد العزيز قد رد عليه بأن: الحكومة البريطانية قد التزمت في اتفاقية ١٣٣٤هـ/ ١٩١٥م المبرمة معه بالاعتراف بمطالبه بحق أسلافه، واقترح أن تتخلى بريطانيا عن جزء من الصحراء، إضافة إلى العرض السابق[50].

أبرز المناطق الحدودية المختلف عليها:

ومن خلال هذه المباحثات استشف البريطانيون أن الملك عبد العزيز يرغب حقًّا في التوصل إلى تسوية، وأن أهم نقطة خلاف هي: جبل نخش، وهو ما لا يمكن أن تتنازل عنه بريطانيا باعتبار عرضها نهائيًا[51].

وكان فؤاد حمزة قد ألجم البريطانيين – بحسب وثائقهم – عندما قال: بأن الاتفاقية المبرمة بين البريطانيين وقطر سنة ١٣٣٥هـ/ ١٩١٦م لا تلغي الاتفاقات التي تمت بين الملك عبد العزيز وشيخ قطر قبل هذا التاريخ في موضوع الحدود؛ مما جعل البريطانيين يحرصون على الحصول على أصول تلك المراسلات بين الملك عبد العزيز وشيخ قطر؛ لمعرفة التصرف الذي يمكنهم عمله[52].

ومع ذلك فإن بريطانيا جعلت من جبل نخش خطًّا أحمر لا يمكن تعديه، ولديها عدة اعتبارات، أولها: أنه يدخل ضمن حدود منطقة الامتياز التي حصلت عليها شركة النفط الأنجلو – إيرانية، وثانيها: أنها تتخوف من سقوط تلك المصالح في أيدي الأمريكيين، مقللين في الوقت ذاته من حجة الملك عبد العزيز؛ الذي يبدي تمسكه وحجته بالحاجة إليه لأغراض دفاعية[53].

وهذا ما يؤكد ما ذهبنا إليه: من أن بريطانيا دائمًا تسعى لخدمة مصالحها في المنطقة، وأنها كانت تخشى من منافسة أمريكية لها في الحصول على امتياز استخراج النفط في المنطقة الخليجية؛ لأن ذلك سوف يحرمها موردًا اقتصاديًا مهمًا، يضاف إلى فشلها في استخراج البترول من الأراضي السعودية.

وفي ١١ شوال ١٣٥٤ هـ الموافق ٥ يناير ١٩٣٦م وصل الملك عبد العزيز إلى الأحساء وأشيع بعدها أن شيخ قطر ينوي زيارة الملك عبد العزيز[54]، وأنه ربما يتم في تلك الزيارة التوقيع على المسائل المتعلقة بالحدود؛ فتنامت تلك الإشاعة إلى مسامع السلطات البريطانية؛ الأمر الذي أدى إلى انزعاجها فأسرعت بدورها بإرسال لوك (Loch) الوكيل السياسي في البحرين إلى شيخ قطر؛ لإبلاغه بحقائق الموقف السياسي بصورة عامة، وتحذيره من الالتزام بأي شيء، أو التوقيع على أي شيء للملك عبد العزيز؛ لأن في ذلك اعترافًا بالاتفاقية التي تقول السعودية أنها عقدت بين شيخ قطر والملك عبد العزيز قبل ١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م[55].

وإزاء هذا التهديد ألغى شيخ قطر زيارته للأحساء، وأنكر وجود أي اتفاقية بينه وبين الملك عبد العزيز[56].

مما سبق يتضح المدى الذي وصل إليه التدخل البريطاني السافر في تلك الفترة؛ لإفساد العلاقات بين الملك عبد العزيز والشيخ عبد الله بن قاسم؛ حتى تظل مسألة الحدود بين البلدين الشقيقين معلقة، دون حل؛ لأن حل تلك المسألة يعني التقليل من شأن بريطانيا، ووجودها في المنطقة.

ونتيجة لذلك التدخل توقفت المفاوضات بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية بشأن الحدود السعودية القطرية شهرين تقريبًا من زيارة الملك عبد العزيز للأحساء؛ ثم استؤنفت في شهر ذي الحجة ١٣٥٤هـ الموافق مارس ١٩٣٦م؛ حيث طلبت بريطانيا حينها من المملكة العربية السعودية معلومات إضافية حول الاتفاقية التي تمت بين الملك عبد العزيز آل سعود وشيخ قطر قبل سنة ١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م فيما يخص جبل نخش؛ معللة ذلك بأنها (أي: بريطانيا) لم تعثر –بحسب قولها– على أي سجل لهذه الاتفاقية[57].

وقد جاء الرد على لسان فؤاد حمزة (ممثل المملكة في تلك المفاوضات)، وكان ردًا دبلوماسيًا يتسم بالذكاء؛ إذ حاول من خلال رده أن يحصل على موقف بريطاني مسبق يبنى عليه حل الخلاف في هذه النقطة بالذات؛ ليكون حجة على بريطانيا؛ التي يبدو للباحث: أنها تجنبت الرد على تساؤل ممثل المملكة؛ خشية استغلاله من قبل الأخيرة لصالحها. فقد تساءل فؤاد حمزة: عما إذا كانت بريطانيا ستعتبر الاتفاقية سارية المفعول إذا تم إبرازها؟ كما ألمح إلى إمكانية تقديم أي معلومات تطلبها بريطانيا بخصوص هذه الاتفاقية[58].

لكن بريطانيا أعلنت رفضها التراجع عن موقفها، وأصرت على رغبتها في الحصول على نسخة من تلك الاتفاقية لدراسة بنودها، وفي المقابل أصر مندوب المملكة على أن الاتفاقية موجودة وسارية المفعول، وليس من حق بريطانيا التدخل في شأن داخلي يخص الدولتين الشقيقتين المملكة العربية السعودية، وقطر، وشعبيهما.

وهكذا لم تنجح المحادثات السعودية البريطانية في التوصل إلى أي حل لمسألة الحدود؛ إذ لم يتغير موقف أي من الطرفين، ولم يتم التوصل إلى حل يرضي كليهما، فقد ظل الملك عبد العزيز يرفض خط الرياض، ويحتفظ بمطالبته بجبل نخش[59].

ثم توقفت المحادثات مرة أخرى بشأن الحدود السعودية القطرية بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية لحوالي ثلاثة أشهر، ثم استؤنفت المفاوضات في ١٠ ربيع الأول ١٣٥٥هـ الموافق ٣٠ مايو ١٩٣٦م، وقد مثل المملكة في هذه المفاوضات يوسف ياسين[60]، ومثل بريطانيا راين (Ryan)، ودارت المباحثات حول ما ذكره فؤاد حمزة من وجود رسائل متبادلة بين الأمير عبد الله بن جلوي أمير الأحساء من قبل الملك عبد العزيز، وبين الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني شيخ قطر بشأن مسألة الحدود بين البلدين، وهي واضحة،

وأخبرهم ممثل المملكة بأن تلك الرسائل تعد مستندًا رسميًّا في هذا الشأن، وأن هذا هو الموقف الذي يتبناه الملك عبد العزيز، وأضاف بأن حكومته تنتظر بيانًا جديدًا من الحكومة البريطانية بشأن مقترحات الملك عبد العزيز التي تضمنتها المذكرة المؤرخة في ٢٩ ذي الحجة ١٣٥٣ هـ الموافق ٣ أبريل ١٩٣٥م، من جانبه ذكر (راين): أن حكومته ليست على استعداد لتقديم مزيد من التنازلات[61]، مشيرًا إلى أن الاتفاقية التي تمت من خلال مراسلات الأمير عبد الله بن جلوي وشيخ قطر تحتاج إلى الاطلاع عليها، ومراجعتها، وأعرب عن أمله في التوصل إلى حل وسط في المستقبل. في المقابل ظل الوفد السعودي متمسكًا بموقفه، ومصرًا على أن ذلك شأن يهم البلدين الشقيقين، وأن بريطانيا ليس لها الحق في التدخل في أمور لم تكن طرفًا فيها، وأنها إن أرادت الحل فما عليها سوى الأخذ بالمقترحات السعودية الصادرة بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٣٥٣ هـ الموافق أبريل ١٩٣٥م، أما المقترحات البريطانية التي عرضتها في ٢٩ شعبان ١٣٥٤هـ الموافق ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥م فلا يمكن القبول بها؛ ونظرًا لتمسك كل طرف بموقفه؛ فقد انتهت هذه الجولة من المفاوضات دون التوصل إلى تسوية[62] مقنعة للطرفين السعودي والبريطاني.

كل هذا يؤكد وجود رغبة بريطانية كبيرة للتدخل في الشأن الخاص بالبلدين الشقيقين؛ ليس حبًّا في الطرف الآخر؛ وإنما خوفًا على مصالحها من أن تتضرر.

ويبدو للباحث من خلال الاطلاع على التقرير الذي رفعه (راين) لحكومته: أنه نظرًا لعدم رد الجانب البريطاني على السؤال الذي طرحه ممثل المملكة في هذه المفاوضات: حول ما إذا كانت بريطانيا ستعترف بالاتفاقية المبرمة بين المملكة وقطر قبل سنة ١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م بشأن الحدود حال إبراز المراسلات التي تثبتها أم لا؟ استشف الباحث؛ أن الجانب السعودي كان ذكيًّا في طرح السؤال، وذكيًّا في عدم إبراز تلك الوثائق؛ لأنه طالما لا يوجد طرف محايد ينظر للمسألة بواقعية، ويسعى فعليًّا إلى حل النزاع؛ فإن إبراز تلك الوثائق أمامه يعد أمرًا عبثيًّا، فضلًا عن أنه قد يستخدم حيلًا أخرى لتفنيدها.

ومما يؤكد أن بريطانيا كانت خصمًا وليست طرفًا محايدًا، أو ساعيًا لحل الخلاف؛ أنها كانت تعدُّ نفسها المسؤولة، والمتحكمة، في كل العلاقات الخارجية لقطر، وهذا ما ظهر من خلال رد (راين) على يوسف ياسين؛ إذ اتسم ردُّه بالحدة حين أخبره: أن الملك عبد العزيز قد تخلى عن بعض الأماكن لشيخ قطر، وهو ما اعتبره (راين) تدخلًا في السياسة الخارجية لقطر؛ لأن قبول هذا العرض أو رفضه – بحسب رأيهم– ليس من حق الشيخ عبد الله بن قاسم حاكم قطر؛ لأنه تحت حمايتهم؛ بل هو حق لبريطانيا دون غيرها؛ معللًا ذلك: بأن شيخ قطر ليس تابعًا من أتباع الملك عبد العزيز[63].

والعجيب أن رد (راين) على يوسف ياسين لا يتناسب مع ما قاله الأخير من أن: الملك عبد العزيز تخلى لشيخ قطر عن جزء من أراضيه، فهو من جهة لم يقل: أخذ من أراضيه، ومن جهة أخرى لم يقل: أنه ولاه عليها باعتباره تابعًا له؛ لكنها المصالح، والحرص على بقاء المشكلة دون حل جعلت ممثل بريطانيا

يقلب الأمور عكسية، ويجعل من الصلح بين البلدين، وتنازل الملك عبد العزيز عن جزء من أراضيه مذمة، وانتقاصًا لشيخ قطر، وهذا كما هو واضح ليس حبًّا في شيخ قطر أو حرصًا على مصالح قطر؛ بل هو خوف من امتلاك الأخيرة قرارها، وهو قد يثير على بريطانيا بقية الإمارات الخليجية؛ فضلًا عن مخاوفها من التحول نحو منافسها في المنطقة.

في الوقت نفسه نلاحظ أنه رغم ما تبذله بريطانيا لإذكاء الخلافات بين قيادة البلدين الشقيقين؛ إلا أن جميع محاولاتها كانت تبوء بالفشل؛ وهذا ما أكده تقرير (راين) السابق، والذي أشار إلى تنازل الملك عبد العزيز عن بعض أرضه؛ رغبة في حل المشكلة الحدودية بين البلدين الشقيقين، كما أن هذا أيضًا يشير إلى مدى احترام الملك عبد العزيز لشيخ قطر، وحرصه على إبقاء العلاقة طيبة، ولو على حساب التنازل عن جزء من أراضيه للشقيقة قطر، والتي وصفها التقرير بأنها أراضٍ مهمة، وهو أيضا ما جاء على لسان المندوب السعودي.

مما سبق يتضح جليًّا أن التدخل السافر من الجانب البريطاني في الشأن الداخلي الذي لا يهم سوى الدولتين الشقيقتين فحسب؛ هو ما عطل حل المسألة الحدودية بين البلدين وعقدها.

وبالعودة للحديث عن المفاوضات حول هذه المسألة نجد أنها توقفت بعد ذلك ثم استؤنفت مرة أخرى في شعبان 1355هـ الموافق نوفمبر ١٩٣٦م؛ حين طلب ريدر بولارد (Reader Bullard) [64] (الذي جاء خلفًا لراين وزيرًا مفوضًا لبريطانيا في جدة) من فؤاد حمزة (المندوب السعودي المفوض من الملك عبدالعزيز في قضية الحدود بين السعودية وقطر): تحديد وقت مناسب لبحث مسألة الحدود، وكان الردُّ السعودي بأن المملكة العربية السعودية من خلال المباحثات السابقة قد جعلت الجوانب القانونية جانبًا؛ أملًا في الوصول إلى حل مقبول؛ فإن تعذر ذلك: أصبح كل طرف حرًّا في اللجوء إلى الوثائق، والبراهين التي تؤيد موقفه، وأبدت المملكة العربية السعودية اعتقادها بأن الأمور لا زالت منضبطة، وأنه يمكن حل المشكلة بسهولة في حال عدم إصرار بريطانيا على موقفها، وزج نفسها طرفًا ثالثًا في هذه القضية[65].

وهذا معناه يدل على أن الجانب السعودي قد ترك المجال مفتوحًا أمام التفاوض بين الطرفين، وهي رغبة جامحة لدى البريطانيين أيضًا؛ فهم لا يرون أن هناك مصلحة في الاصطدام مع الملك عبد العزيز، كما أن من مصلحتهم سرعة حل مشكلة الحدود؛ ليتسنى لهم الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط في كل من: عمان، وقطر، و"أبو ظبي" على أوسع نطاق؛ غير أنهم لا يتورعون في انتزاع أراض كبيرة من الأراضي السعودية دون حق شرعي.

المبحث الثاني: آثار ما قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها على المباحثات بشأن مشكلة الحدود:

إرهاصات الحرب العالمية الثانية وأثرها على المباحثات بشأن الحدود:

لقد وقعت سنة ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م العديد من الأحداث الدولية؛ الأمر الذي جعل البريطانيين يصممون على تسوية الحدود مع السعودية، ومن تلك الأحداث: بوادر قيام حرب عالمية ثانية، وانشغال بريطانيا بالإعداد لها، باعتبارها حرب مصيرية بالنسبة لها، إلى جانب التهديد الذي أحدثه النشاط الإيطالي في منطقة البحر الأحمر، والمشكلة القائمة في فلسطين، والتركيز البريطاني على فتح الهجرة لليهود إلى فلسطين، وقضايا التحرر العربي في الشام ومصر؛ ونتيجة لذلك اقترح (بولارد) الوزير المفوض البريطاني بجدة في شوال 1355هـ الموافق ديسمبر ١٩٣٦م: أن تضع بريطانيا في اعتبارها إمكانية عرض امتيازات أكثر للملك عبد العزيز مع إمكانية الإسراع في حل قضية الحدود السعودية القطرية(66).

وهذا يؤكد لنا أن بريطانيا هي من كانت تقف وراء تضخيم مشكلة الحدود السعودية القطرية؛ إذ إنها لما شعرت بحاجتها إلى الملك عبد العزيز، واستمالته إليها، وكسب ودِّه؛ خشية وجود منافس لها في المنطقة: سارعت إلى محاولة إيجاد حل للمشكلة التي افتعلتها أصلًا، ويؤكد الباحث أنه لولا الوجود البريطاني في المنطقة لما حدث خلاف حول الحدود السعودية القطرية، بل لن يكون لمشكلة الحدود وجود من الأساس.

ولما توصلت شركة امتيازات النفط المحدودة البريطانية إلى احتمال احتواء منطقة الربع الخالي على إمكانيات نفطية مهمة، سعت إلى تأمين امتياز التنقيب في تلك المناطق السعودية؛ إلا أن عدم حل مشكلة الحدود بين كل من المملكة العربية السعودية وقطر كان عائقًا أمامها؛ خاصة وأنها ترى أن طلب الامتياز من الملك عبد العزيز ربما يعطي انطباعًا مبالغًا فيه حول القيمة المتوقعة للمنطقة المذكورة؛ مما يجعله يؤخر التوصل إلى تسوية حدودية، فبدأوا يفكرون بطرق شتى لحل تلك المشكلة(67).

وهذا دليل آخر من جملة الأدلة على أن بريطانيا وشركاتها النفطية لا ترغب في إيجاد حل لمسألة الحدود السعودية القطرية؛ إلا على طريقتها، وما يساير أطماعها، فلما وجدت أن استمرار الخلاف الحدودي المفتعل من قبلها يتعارض مع مصالحها الذاتية بادرت بتحريك عجلة المفاوضات حول الحدود.

فعلى الرغم من أن البريطانيين اكتشفوا أن المنطقة التي كانوا يسعون لأخذ الامتياز فيها من الملك عبد العزيز قد تم منح الامتياز فيها لشركة كاليفورنيا الأمريكية؛ إلا أنهم رأوا ضرورة حل مشكلة الحدود مع المملكة العربية السعودية حتى يعوضوا عن ذلك بأخذ امتياز التنقيب عن النفط في كل من: عمان، و"أبو ظبي"، وقطر(68)؛ لأن المسألة ليست مجرد موضوع حماية، وإنما أصبحت قضية النفط هي الأهم؛ لما يحققه النفط من مكاسب مادية كبيرة.

كما أن موقف الملك عبد العزيز المتمثل في قيامه بمنح امتياز التنقيب عن النفط لشركات أمريكية ربما يدفع بقية دول الخليج الغنية بالنفط للحذو حذوه؛ وهو ما يعد خسارة كبيرة للبريطانيين في المنطقة؛ وهو ما جعل الساسة البريطانيين يحاولون تدارك الموقف، وحل المشكلة الحدودية.

ففي محرم ١٣٥٦ هـ الموافق مارس ١٩٣٧م جاء رندل (Rendel) مرسلًا من وزارة الخارجية البريطانية إلى جدة؛ لبحث مسائل مختلفة منها: قضية الحدود مع قطر، وقد كان (رندل) متمسكًا بموقف بلاده في المباحثات حيث قال: إن بلاده قدمت تنازلت كبيرة[69]، وقد ذَكّر الشيخ يوسف ياسين (رندل) أثناء الحديث بخط فؤاد؛ ومما جاء على لسان ياسين ما يلي: "نحن لا نطالب بأراض جديدة، ولا يمكن أن نتوخ ربح شيء، فجلالة الملك عبدالعزيز حريص على مصلحة تلك البلاد، ويحمل لأهلها خالص الود، كما أن أهلها يحملون لجلالته تلك العواطف، ولا يمكن أن يطمع في تلك الأراضي أبدًا"[70].

وهذا يظهر عمق العلاقة الأخوية التي كانت تربط الملك عبد العزيز بشيخ قطر، والتي كان يمكن لها بما تحمله من روح أخوية أن تكون أساسًا لتسوية مسألة الحدود دون خلق أية مشكلات، أو مصاعب بين البلدين؛ لولا التدخل السافر من قبل البريطانيين، بدس أنوفهم في كل ما يتعلق بعلاقة البلدين.

ولما أدرك بولارد (Bullard) إصرار الملك عبد العزيز على موقفه –في حين أن البريطانيين كانوا في أمس الحاجة إليه –كما أسلفنا– رأى في ١٣ محرم ١٣٥٦ هـ الموافق ٢٥ مارس ١٩٣٧م أن من الأفضل لبريطانيا أن تكون حدود قطر غير محددة المعالم؛ لأن الإصرار على تحديدها فيه مخاطرة بإغضاب الملك عبد العزيز، خاصة وأن تحديد معالمها لن ينقذ قطر من أي اعتداء قد يقوم به الملك عبد العزيز ضدها، وإن كان هذا الأمر مستبعدًا في نظره[71].

وهذه المعلومة جاءت في إحدى رسائله، وهي تشير إلى استبعاد أي هجوم من قبل الملك عبد العزيز على الشقيقة قطر، وهذه شهادة، والحق ما شهد به الأعداء، فشهادة البريطانيين بأنه لا يوجد عداء واضح بين المملكة العربية السعودية وقطر؛ بل إنه مستبعد جدًا؛ يقودنا إلى التأكيد على ما سبق أن أشرنا إليه من متانة العلاقة بين كل من الملك عبد العزيز وشيخ قطر عبد الله بن قاسم آل ثاني، وأن مشكلة الحدود كانت مختلقة من قبل البريطانيين؛ لتعكير صفو العلاقة الأخوية بين البلدين ؛ خوفًا على مصالحهم الخاصة، المتمثلة باستغلال المناطق الحدودية في التنقيب عن النفط.

وقد ظلت المباحثات بين السعودية وبريطانيا بشأن الحدود السعودية وقطر تراوح مكانها، دون التوصل إلى حل يحسم تلك المسألة، رغم اكتشاف العديد من الوثائق في بوشهر بتاريخ ٢٨ شوال ١٣٥٦ هـ الموافق ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م التي تؤيد ما ذكره الملك عبد العزيز بشأن تبعية المناطق التي عليها خلاف حدودي خاصة: جبل نخش، وخور العديد له، حسبما ورد في الوثائق البريطانية؛ لكن ذلك لم يجعل

بريطانيا تعدل عن مطالبها خوفًا على مصالحها، وأخذت توصي شركاتها النفطية العاملة في إمارات الخليج: ألا تتدخل في المناطق التي تدعي أنها مناطق عليها خلاف حدودي[72].

وكان الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني على قناعة تامة بأن الملك عبد العزيز لن يأخذ أي أرض يعرف الناس أنها لقطر، وهذا ما كان يصرح به للسلطات البريطانية في مناسبات عدة[73].

وبالرغم من أن هذا الرد كان هو المسيطر على المباحثات، والمراسلات اللاحقة بين حاكم قطر والمندوبين البريطانيين؛ إلا أن البريطاني لم يتغير؛ وهذا ما أكدته إحدى مذكرات بولارد (الوزير البريطاني المفوض في جدة)، والتي صدرت بتاريخ ٣ ذي الحجة ١٣٥٦ هـ الموافق ٣ فبراير ١٩٣٨م؛ إذ أفصح فيها عن أن الحكومة البريطانية لن تستطيع التفاوض أكثر حول المشكلة الحدودية بما يتفق مع آراء المملكة العربية السعودية، وقد ردت السعودية على ذلك بتاريخ ٦ ذي الحجة ١٣٥٦هـ الموافق 6 فبراير 1938م؛ أي: بعدها بثلاثة أيام؛ وقد كان ردها قويًا؛ لأنه يستند على أدلة قوية؛ أبرزها أن الاتفاقية المبرمة بين الملك عبد العزيز وبريطانيا في دارين، قد اعترفت بموجبها بريطانيا بأملاك الملك عبد العزيز، وآبائه، وأجداده في المنطقة[74].

قيام الحرب العالمية الثانية وانتهائها وأثر ذلك على المباحثات بشأن الحدود:

بعد أن بدأت الحرب العالمية الثانية سنة ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م توقفت المباحثات والمراسلات السعودية البريطانية بشأن الحدود السعودية القطرية، وترك الموضوع لبحثه بعد انتهاء الحرب[75].

ولكن بالرغم من توقف المباحثات حول الحدود بين المملكة العربية السعودية وقطر، بسبب الحرب العالمية، وانشغال البريطانيين بها؛ إلا أنهم كانوا يرصدون كل جديد في هذا الموضوع؛ إذ إنه أشيع في شوال 1360هـ الموافق نوفمبر ١٩٤١م أن شيخ قطر قد تنازل عن جزء من أراضيه المحاذية لجبل نخش للملك عبد العزيز[76]؛ وذلك أثناء وجوده في مكة المكرمة، وهو ما نفاه شيخ قطر للبريطانيين؛ إذ أكد لهم: أنه لم يبحث مسألة الحدود مع الملك عبد العزيز[77] في تلك الزيارة التي كانت بقصد العمرة.

وقد استمر توقف التفاوض في مسألة الحدود بين الطرفين في تلك الفترة، في حين ظلت المراسلات الداخلية بين البريطانيين أنفسهم بشأن تلك المسألة؛ إذ ظلوا يتبادلون الآراء بينهم بين الفينة والأخرى، وقد شارك المقيمون السياسيون، وحكومة الهند البريطانية، والشركات البريطانية النفطية العاملة في المنطقة بآرائهم؛ وكلها بلا شك تأخذ في الاعتبار خدمة المطامع البريطانية في المنطقة، وحماية مصالحها، وقد تباينت الآراء والأفكار، وكان الغالب عليها التمسك بالموقف السابق للبريطانيين، وعدم التفاوض حول مسألة الحدود مع المملكة العربية السعودية في ذلك الوقت إلا حسب شروطهم.

وقد ظل الوضع على حاله إلى أن أبدت كل من السعودية وبريطانيا –في شعبان ١٣٦٨ هـ الموافق يونيو ١٩٤٩م– الموافقة على عقد مفاوضات بشأن الخلافات الحدودية[78] التي توقفت ما يقارب تسع سنوات،

أو يزيد؛ وذلك بسبب الحرب العالمية الثانية وآثارها، وقد أبدى البريطانيون تفاؤلهم هذه المرة للوصول إلى اتفاق بشأنها.

ولذلك استؤنفت المباحثات في ذي القعدة ١٣٦٨ هـ الموافق سبتمبر ١٩٤٩م، وخلال هذه المباحثات أكدت المملكة العربية السعودية تمسكها بموقفها، وإصرارها على الحدود التي طرحتها على الجانب البريطاني سنة ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م، وعلى ضرورة بحث موضوع المناطق القبلية الممتدة التي تقطنها قبائل سعودية، وأبدت في الوقت نفسه رغبتها في التوصل إلى حل ودي مرتكز على استرداد الملك عبد العزيز للأحساء سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م، كما أكدت على أنها تنشد العدل والإنصاف، فما كان بحوزتها وتحت سلطانها فهو لها، وإن لم يكن كذلك فهو لمن يقع تحت سلطانه[79].

وفي ٢٢ ذي الحجة ١٣٦٨ هـ الموافق ١٤ أكتوبر ١٩٤٩م، وعلى أثر قيام المملكة العربية السعودية بدراسة عميقة لمنازل القبائل في المنطقة الحدودية وتحركاتهم: قدمت اقتراحًا آخر لتحديد حدودها مع قطر[80]؛ إلا أن بريطانيا لم توافق عليه؛ نظرًا لأنه يمر عبر جبل نخش[81].

وفي ٢٢ صفر ١٣٦٩ هـ الموافق ١٢ ديسمبر ١٩٤٩م رأى البريطانيون ضرورة السعي للحصول على موافقة المملكة العربية السعودية؛ إما على حدود تحدد وفقًا لاتفاق يرضي كلًا من السعودية وبريطانيا، وإذا لم يتحقق ذلك؛ فليكن تحديدها بالتحكيم، بحضور مندوب سعودي، ومندوب بريطاني، على أن يكون المحكم شخصًا يعينه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ووقع اختيار بريطانيا آنذاك على بوجز (Boggs) الأمريكي لكونه خبيرًا عالميًا[82].

وكما يبدو فإن ذلك لم يحدث؛ لأنه يخالف الرغبة الحقيقية لبريطانيا؛ إذ إنها كانت ترفض التحكيم بشدة، ورغم أنها اقترحته إلا أنها بعد ذلك تهربت منه؛ خشية ألا يكون في صالحها؛ لأن حججها القانونية واهية، في حين أن المملكة العربية السعودية لديها أكثر من مستند، أضف إلى ذلك: أن شيخ قطر لم يكن على خلاف مع الملك عبد العزيز بهذا الشأن، ولم يكن يرغب في خوض صراع حدودي معه؛ فهو يدرك ما يتحلى به الملك عبد العزيز من: حكمة، وعدل، وأن مسألة التفاوض على الحدود أمر كانت تتبناه وتتصدره بريطانيا؛ خوفًا على مصالحها الخاصة المتمثلة في توسيع نطاق امتياز شركاتها النفطية في المنطقة، وعدم رغبتها في وجود قوى أخرى يمكن أن تنافسها في الحصول على امتيازات نفطية في المنطقة.

وقد أكد عبد العزيز المنصور ذلك بقوله: "إن الصراع على النفط في الحدود القطرية السعودية لم يكن صراعًا عربيًا في المقام الأول"[83] بل كان صراعًا تقوده بريطانيا لمصلحة شركاتها النفطية ضد الشركات النفطية الأمريكية المنافسة.

وقد ساهمت الإغراءات التي كانت تقدمها شركات النفط البريطانية العاملة في المنطقة للحكومة البريطانية في التشدد في هذه المسألة؛ فقد كانت الشركات تبدي استعدادها التام لدفع أي تكاليف تفرض

عليها مقابل حصولها على امتياز أكبر مساحة في تلك المناطق؛ مما حدا ببريطانيا مواصلة مخططها الاستعماري بمختلف الطرق؛ لتوسيع نطاق نفوذها، ولو كان ذلك على حساب انتقاص أراضي أي دولة.

وقد زاد من إغرائها العرض الذي قدمته شركة نفط العراق البريطانية في ١٤ رمضان ١٣٦٩ هـ الموافق ٢٩ يونيو ١٩٥٠م؛ إذ أبدت رغبتها في الحصول على الامتياز في أي أرض تابعة لقطر تقع جنوب حدود امتياز شركة الامتيازات النفطية البريطانية بأي مبلغ كان(84)؛ مما جعل البريطانيين يقومون بإجراء دراسة جيولوجية في المنطقة المطلوب التنقيب فيها، وقد أوكل ذلك مع بداية صفر ١٣٧٠ هـ الموافق نوفمبر ١٩٥٠م إلى شركة الامتيازات النفطية البريطانية؛ وقد اعترضت المملكة العربية السعودية على ذلك في الشهر نفسه، وطالبت الشركة البريطانية بالتوقف الفوري؛ إلا أن الشركة لم توقف أعمالها؛ وهو ما أثار استغراب الحكومة السعودية من ذلك، وأصرت على مطالبة بريطانيا بإيقاف أعمال الشركة(85).

المبحث الثالث: الخطوات العملية المساهمة في إنهاء المشكلة الحدودية:

مؤتمر الدمام ودوره في إنهاء المشكلة الحدودية:

ونتيجة للموقف السعودي كان لا بد من أن يجلس الطرفان: السعودي، والبريطاني على طاولة المفاوضات؛ خاصة وأن كل طرف يدرك أهمية الوصول إلى حل لتلك المشكلة التي ظلت ردحًا من الزمن دون أن تبرح المفاوضات بين الطرفين مكانها.

وفي ٣ ربيع الآخر ١٣٧٠هـ الموافق ١٠ يناير 1951م أبدت الحكومة البريطانية رغبتها في تكوين لجنة مشتركة لحل الخلاف حول مسألة الحدود السعودية القطرية، وفي تاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٣٧٠ هـ الموافق ٢٦ يناير ١٩٥١م ردَّ الجانب السعودي على ذلك العرض بالموافقة (86).

ومع أنه كان من المفترض أن تبدأ عملية المفوضات عقب موافقة الطرف السعودي على المقترح؛ إلا أن الوضع استمر على حاله حتى زار الأمير فيصل بن عبد العزيز –وزير الخارجية السعودي– لندن في ٦ ذي القعدة ١٣٧٠ هـ الموافق ٨ أغسطس ١٩٥١م؛ بناء على دعوة تلقاها من الحكومة البريطانية، وقد اقترح الأمير فيصل في تلك الزيارة عقد اجتماع في لندن يحضره وفد من حكومة قطر برئاسة ممثل من الحكومة البريطانية، وقد رحب البريطانيون باقتراح الأمير فيصل؛ إلا أنهم رأوا أن يسبق عقد المؤتمر إيفاد لجنة للكشف عن الحقائق على الطبيعة، وقد وافق الأمير فيصل على ذلك؛ على أن يتم إيقاف أي أعمال أو تحركات في المناطق الحدودية التي عليها الخلاف، وقد تم الاتفاق بين الأمير فيصل والحكومة البريطانية على ذلك، وكان ذلك خلال الفترة من ١٨ – ٢٠ ذي القعدة ١٣٧٠ هـ الموافق ٢٠ – ٢٢ أغسطس ١٩٥١م، وقد تم التوصل في اجتماع لندن إلى الاتفاق على عقد مؤتمر في الدمام؛ لمناقشة الحدود السعودية القطرية(87).

ويظهر أن حاكم قطر الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني[88] –عندما علم بالأمر– سارع إلى إبلاغ البريطانيين في ربيع الأول ١٣٧١ هـ الموافق ديسمبر ١٩٥١م بعدم رغبته في حضور المؤتمر ما لم يطلب منه الأمير فيصل بن عبد العزيز شخصيًا الحضور، وقد وجه الأمير فيصل لحاكم قطر الشيخ علي دعوة لحضور المؤتمر[89].

ونتيجة للمراسلات التي تمت بين الحكومة السعودية وحكومة كل من قطر وبريطانيا عقد المؤتمر في مدينة الدمام في ٢ جمادى الأولى ١٣٧١ هـ الموافق ٢٨ يناير ١٩٥٢م وترأس الوفد السعودي الأمير فيصل، فيما ترأس الوفد البريطاني ويليم روبرت هاي (William Rupert Hay) [90] –المقيم البريطاني في الخليج–، وترأس الوفد القطري حاكم قطر الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني، وحضره مراقبًا حاكم "أبو ظبي" الشيخ شخبوط بن سلطان، وتناولت المحادثات مسألة الحدود البرية السعودية القطرية فقط، وقد استمر انعقاد المؤتمر عدة أيام؛ إلا أنه لم يخرج بأي نتيجة تذكر فيما يتعلق بمسألة الحدود[91]؛ وهو ما أدى إلى تأزم الموقف فيما يتعلق بالحدود الشرقية والجنوبية الشرقية للمملكة العربية السعودية؛ ونظرًا لوجود الشركات النفطية الأمريكية العاملة في المنطقة الشرقية من المملكة، وخشية من توقف أعمالها نتيجة لهذا الخلاف الحدودي بين السعودية وقطر؛ الذي كانت تغذيه بريطانيا؛ فقد استعانت بالحكومة الأمريكية مطالبة منها التدخل، وفعلًا قامت السلطات الأمريكية بمخاطبة السلطات البريطانية –وذلك في رجب ١٣٧١ هـ الموافق أبريل ١٩٥٢م– تذكرها بتأزم الموقف الدولي؛ لأن الاتحاد السوفيتي ربما يستفيد من ذلك بتأليب العرب ضد بريطانيا والغرب عمومًا[92]، وقدمت أمريكا لبريطانيا عدة مقترحات تمثلت فيما يلي:

1- أن تستأنف مفاوضات الدمام التي تأجلت منذ ١٩ جمادى الأولى ١٣٧١ هـ الموافق ١٤ فبراير ١٩٥٢م.
2- أن توجه رسالة من رئيس وزراء بريطانيا إلى الملك عبد العزيز آل سعود يطمئنه فيها على الموقف البريطاني الودي مع المملكة العربية السعودية.
3- أن تكون المفاوضات مباشرة بين المملكة العربية السعودية والشيوخ الذين تعهد الملك عبد العزيز بأن يكون كريمًا معهم.
4- أن تكون بريطانيا على استعداد تام لتقديم مرونة أكثر في التوصل إلى تسوية سريعة للاستفادة من حسن النوايا السعودية[93].

ويبدو أن بريطانيا استفادت من المقترحات الأمريكية، وأخذت ببعضها؛ إذ وجه أنتوني إيدن –وزير الخارجية البريطاني– في ١٨ شعبان ١٣٧١هـ الموافق ١٢ مايو ١٩٥٢م رسالة إلى الملك عبد العزيز عبَّرَ فيها عن العلاقات الطيبة التي تربط بريطانيا بالمملكة العربية السعودية، وقد ردَّ الملك عبد العزيز عليه في ٢٠ شعبان ١٣٧١هـ الموافق ١٤ مايو من السنة نفسها، برسالة عبَّرَ فيها عن سروره بتلك الرسالة، كما

عبَّرَ عن أمله بأن تتحسن العلاقة، وتقوى أواصر الصداقة بين البلدين، وأن يتم التوصل إلى تسوية مع الحكومة البريطانية، خاصة بعد تولي (ونستون تشرشل) رئاسة الوزراء، كما حاول الملك عبدالعزيز أن يلقي باللائمة على المسؤولين البريطانيين السابقين؛ لسكوتهم عما يحدث، ويسيء للمملكة العربية السعودية، وقد ختم الملك رسالته بضرورة وضع حد للأعمال الجارية على الحدود، وسرعة إنهاء مشكلة الحدود بصورة عادلة[94].

لكن هذه المراسلات –على ما يبدو– لم تعززها بريطانيا بالأفعال، وأصبحت حبرًا على ورق، حتى أرسل رئيس الحكومة البريطانية –في ٢٤ رجب ١٣٧٢ هـ الموافق ٨ أبريل ١٩٥٣م– رسالة إلى الملك عبد العزيز آل سعود يدعوه فيها إلى الالتقاء بجورج بيلام (George Pellham) [95]، ثم أكد رئيس الحكومة البريطانية هذا الطلب في رسالة أخرى بعثها إلى الملك عبدالعزيز بتاريخ ٢٦ رجب ١٣٧٢ هـ الموافق ١٠ أبريل ١٩٥٣م؛ حيث أبدى فيها تفاؤله بأن يكون الاجتماع المشار إليه مع (جورج بيلام) مانعًا لكثير من سوء التفاهم بين البلدين فيما يخص موضوع الحدود السعودية القطرية[96].

وبالفعل تم اللقاء بين الملك عبد العزيز و (جورج بيلام)، وكان الهدف من هذا الاجتماع هو محاولة إقناع الملك عبد العزيز بقبول مبدأ التحكيم في قضية الحدود، لكن حكومة المملكة العربية السعودية اشترطت أن يكون الاستفتاء جزءًا من ذلك التحكيم[97].

وعلى ضوء ذلك أخذت الاستعدادات –لإجراء الاستفتاء والتحكيم– تسير بخطى بطيئة، حتى فوجئ الجميع بانتقال الملك عبد العزيز إلى رحمة الله تعالى صبيحة يوم الاثنين ٢ ربيع الأول ١٣٧٣ هـ الموافق ٩ نوفمبر ١٩٥٣م[98]، بعد حياة حافلة بالعطاء والبذل كرس خلالها وقته وجهده من أجل الارتقاء ببلده، وخدمة أمته، فله من الله الرحمة والغفران.

وهكذا فإنه على الرغم من المحاولات الجادة لكل من الملك عبد العزيز –ملك المملكة العربية السعودية– والشيخ علي بن عبد الله آل ثاني حاكم قطر؛ لإنهاء موضوع الحدود بينهما؛ إلا أن ذلك لم يضع حلًّا نهائيًّا للمشكلة؛ بسبب التدخل البريطاني المستمر فيها؛ لأن هدفها هو عدم استقرار أوضاع المنطقة بشكل عام؛ خدمة لمصالحها، ومصالح شركاتها البترولية؛ وهكذا ظلت بريطانيا تعمل بشكل دؤوب على التدخل في قضية الحدود السعودية القطرية، والتأثير على مسارها في كل مراحل التفاوض؛ الأمر الذي تسبب في عدم التوصل إلى حل بشأنها طوال عهد الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود (١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م – ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م).

تولي الملك فيصل الحكم ودوره في إنهاء مشكلة الحدود:

لقد تولى الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود مقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية في 27جمادى الآخرة عام 1384هـ الموافق 2نوفمبر 1964م [99]، وكان –رحمه الله– يولي هذه المسألة أهمية خاصة، وكان

ذا رغبة وحرص على حل هذه المسألة، وإغلاق ملفها، وفي المقابل كانت المسألة تحظى أيضا باهتمام قيادة دولة قطر الشقيقة حينها، فكانت هي الأخرى راغبة وحريصة على حلِّ هذا الخلاف وديًّا بين البلدين؛ ولما التقت هاتان الإرادتان تحقق ما كان يرجوه الطرفان؛ حيث تم عقد اجتماع بمدينة الرياض بين الطرفين وذلك في اليوم الحادي عشر من شهر شعبان سنة 1385هـ الموافق لليوم الرابع من شهر ديسمبر سنة 1965م، بدعوة من الملك فيصل، وقد تم التوصل فيه إلى اتفاق بشأن ترسيم الحدود البرية والبحرية بين البلدين الشقيقين؛ وقد مثل المملكة في التوقيع على تلك الاتفاقية وزير البترول والثورة المعدنية –حينذاك– أحمد زكي يماني، ومثل حكومة قطر في تلك الاتفاقية من الجانب القطري الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني – ولي عهد قطر في تلك الفترة– وقد صادقت عليها حكومة المملكة العربية السعودية بالمرسوم الملكي رقم (١٤) بتاريخ ٢٩/ ٦/ ١٣٨٥ هـ الموافق ٢٤/ ١٠/ ١٩٦٥م[100].

ويبدو أن تلك الاتفاقية الحدودية الموقعة لم تحسم كافة القضايا العالقة بينهما، ولم تضع تسوية نهائية لمسألة ترسيم الحدود على كافة المناطق الحدودية المشتركة بين البلدين الشقيقين، حيث ظلت هناك مناطق حدودية لم يتم الاتفاق بشأنهما[101].

استقلال قطر وأثره على الترسيم النهائي للحدود:

لقد نالت دولة قطر استقلالها سنة ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م؛ حيث انسحبت منها القوات البريطانية، وكان ذلك عاملًا قويًّا في تعزيز فرص التعاون والتقارب بين قيادة الدولتين الشقيقتين وشعبيهما، وقد استمر هذا التقارب الأخوي طَوال عهد الملك خالد بن عبد العزيز (١٣٩٥ – ١٤٠٢هـ)، وجزءًا كبيرًا من عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز.

وفي أعقاب حرب الخليج الثانية وبالتحديد في سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م انتهزت قطر فرصة انشغال المملكة العربية السعودية بأحداث حرب الخليج الثانية، وتوغلت داخل الأراضي السعودية مسافة لا تقل عن أربعة عشر كيلو متر؛ مما أدى إلى حدوث مناوشات حدودية بين الطرفين[102]؛ الأمر الذي استدعى ضرورة حل مسألة الحدود بين البلدين جذريا؛ لأن ذلك يصب في مصلحة البلدين الشقيقين.

ولما كانت هذه هي رغبة البلدين، وقد عززتها المساعي التي بذلها الرئيس حسني مبارك –رئيس جمهورية مصر العربية حينذاك– حيث عمل على تقريب وجهات النظر، وقد تكللت رغبة البلدين الصادقة والجهود المبذولة من الرئيس المصري بالنجاح؛ فقد عقد الطرفان اجتماعًا تاريخيًّا في المدينة المنورة بتاريخ 1413/6/26هـ/ الموافق ١٩٩٢/١٢/٢٠م ضمَّ كلًا من: خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، والشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، والرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، وقد خرج الاجتماع باتفاق البلدين الشقيقين: المملكة العربية السعودية، ودولة قطر على تسوية الخلاف الحدودي بينهما[103]؛ حيث خرج المجتمعون ببيان، ومما جاء فيه:

"إنه في يوم ٢٦/ ٦/ ١٤١٣هـ الموافق ٢٠/ ١٢/ ١٩٩٢م التقى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز –عاهل المملكة العربية السعودية–، وصاحب السمو الأمير الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني – أمير دولة قطر– بحضور فخامة الرئيس محمد حسني مبارك –رئيس جمهورية مصر العربية– بالمدينة المنورة، وانطلاقًا من إيمان زعماء الدول الثلاث بوجوب تعزيز الوشائج المصيرية، والروابط الحميمة بين البلدين والشعبين الشقيقين، وحرصًا على تغليب روح الأخوة والتضامن بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر في إطار المصالح القومية العليا: استعرض زعماء الدول الثلاث التطورات التي طرأت في الآونة الأخيرة بين الدولتين الشقيقتين: المملكة العربية السعودية ودولة قطر؛ وإيمانًا منهم بحل الخلاف الطارئ بين البلدين تم الاتفاق على ما يلي:

أولًا: تنفيذًا للاتفاق الحدودي المعقود بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر في ١١ شعبان 1385هـ الموافق ٤ ديسمبر ١٩٦٥م تم الاتفاق على إضافة خريطة موقعة من قبل الطرفين؛ يبين فيها خط الحدود النهائي الملزم لكلا الطرفين.

ثانيًا: تشكيل لجنة سعودية قطرية مشتركة وفقًا للمادة الخامسة من الاتفاقية؛ يناط بها: تنفيذ اتفاق عام (١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م) بجميع بنوده، وأحكامه، وما جاء بهذا البيان المشترك.

وتكلف هذه اللجنة بوضع علامات الحدود طبقًا للخريطة المرفقة، ولها أن تستعين في عملها بشركة مسح يتفق عليها وفقًا للمادة الثالثة من الاتفاقية؛ بحيث تنتهي اللجنة من إنجاز خريطة نهائية يوقع عليها الطرفان؛ وتعدُّ الخريطة النهائية جزءًا لا يتجزأ من اتفاق عام ١٩٦٥م.

ثالثًا: تنتهي اللجنة من أداء مهمتها المذكورة خلال عام واحد من تاريخ توقيع هذا البيان المشترك.

... حرر هذا البيان ووقع بالمدينة المنورة في ٢٦ من جمادى الآخرة ١٤١٣هـ الموافق ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢م"[104].

وباتفاق (بيان) المدينة المنورة بين المملكة العربية السعودية، ودولة قطر تمت تسوية الحدود النهائية بين الطرفين؛ ويعد اتفاق المدينة المنورة مكملًا وجزءًا لا يتجزأ من اتفاقية ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م. وباتفاق المدينة المنورة سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م طويت صفحة من صفحات الخلافات الحدودية بين الشقيقتين: المملكة العربية السعودية ودولة قطر، التي لطالما وقفت بريطانيا وراء تغذيتها، وتذكية جذوتها، وإشعال نارها؛ طمعًا في استغلال الثروة، وما رافق الحصول عليها من مغريات، وخوفًا على مصالحها في المنطقة من أن تتضرر أو يكون لها منافسة.

الخاتمة:

ختامًا نستعرض أبرز النتائج التي خرج بها هذا البحث، وهي على النحو الآتي:

1. أن مشكلة الحدود السعودية القطرية كانت نتيجة لمعاهدة الحماية البريطانية لإمارات الخليج العربي.
2. أن استرد الملك عبد العزيز آل سعود لملك آبائه في الفترة ما بين (1902–1932م) قد لاقى ترحيبًا كبيرًا من القادة القطرين، وظلت العلاقة بين البلدين الشقيقين متينة رغم المحاولات البريطانية لإفسادها.
3. أن تمكن الملك عبد العزيز في سنة ١٣٣١هـ / ١٩١٣م من استعادة الأحساء إلى نفوذ الدولة السعودية جعله يحصل على كثير من المزايا منها:
   - حصوله على منفذ بحري على الخليج العربي.
   - أنه أصبح على اتصال بالإمارات التي تطل على الخليج، وبالعالم الخارجي عمومًا.
   - أنه أصبح مجاورًا للنفوذ البريطاني في الخليج؛ وهو ما ساعده على الاتصال المباشر مع البريطانيين.
4. أن ضم الملك عبد العزيز للأحساء قد لاقى قبولًا لدى البريطانيين فقد أزاح عنهم منافسيهم العثمانيين؛ إلا أنه في الوقت ذاته أثار مخاوفهم من توسع نفوذ الملك عبد العزيز.
5. أن السلطة في قطر قد انتقلت بعد وفاة الشيخ قاسم إلى الشيخ عبد الله بن قاسم بشكل سلس عملًا بوصية الشيخ قاسم؛ وهو ما أدى إلى استقرار الوضع فيها.
6. أن حاكم قطر الجديد الشيخ عبد الله كان يحاول زيارة الملك عبد العزيز لكن البريطانيين كانوا يثنوه أكثر من مرة.
7. أن البريطانيين وجدوا في وفاة الشيخ قاسم فرصة لشرخ العلاقات بين السعودية وقطر، بعد أن يئسوا من ذلك في عهده، ولكن مساعيهم أيضا باءت بالفشل.
8. أن بريطانيا ظلت تتربص بقطر وتسعى لبسط نفوذها عليها، وقد تمكنت من ذلك بعد بضع سنين من العمل بالمعاهدة التي أبرمتها مع العثمانيين سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م، ووقعت في سنة ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م، التي بموجبها خرجت الحامية العثمانية من قطر، وكان من بنودها تخلي الدولة العثمانية عن كل ادعاءاتها وحقوقها في قطر.
9. أن بريطانيا كانت تسعى لحماية مصالحها في إمارات الخليج، وفي الوقت ذاته تحاول التواصل مع الملك عبد العزيز وتحسين علاقتها به.
10. أن بريطانيا كانت تخوف أمراء الساحل والإمارات الخليجية من الملك عبد العزيز، وفي الوقت نفسه تقول له: إنها ستُطمئِنُ مشايخ الإمارات الخليجية منه.
11. بعد أن تمكنت بريطانيا من توقيع معاهدة الحماية مع قطر بدأت تتدخل في شؤون قطر السياسية، ومن هنا بدأت مشكلة الحدود.

12. أن مشكلة الحدود بين السعودية وقطر قد ظهرت قبيل الحرب العالمية الأولى؛ ولذلك سعت بريطانيا إلى عقد اتفاقية دارين مع الملك عبد العزيز سنة ١٣٣٤هـ/1915م، تعهد بموجبها باحترام الإمارات الخليجية ذات العلاقة مع بريطانيا ومنها قطر، وعدم الاعتداء عليها.
13. أن الملك عبد العزيز كان يحرص على استمرار العلاقات الأخوية بينه وبين أمراء إمارات الخليج، وهذا ما أكدته الوثائق البريطانية.
14. أن مشكلة الحدود ترجع في الأساس إلى المعاهدة البريطانية العثمانية والتي كان من بنودها تحديد كل من: نجد، وقطر، والإمارات الخليجية الأخرى حدودًا للبلدين، وهو ما رفضته الحكومة السعودية؛ كون من أبرم الاتفاقية ليس له حق تقرير مصير إمارات الخليج، كما أن الأحساء لا علاقة للعثمانيين بها بعد أن أصبحت تحت حكم الملك عبد العزيز.
15. أن المفاوضات حول الحدود أصبحت بعد معاهدة الحماية مع قطر بين الدولة السعودية وبريطانيا.
16. أن وتيرة الاهتمام بإبرام اتفاق حول الحدود قد زادت بعد أن بدأت الشركات النفطية تحصل على امتياز التنقيب في منطقة الخليج العربي، ومع ذلك لم يحصل أي تقدم في المفاوضات.
17. أن الملك عبد العزيز حين وجد تعنت البريطانيين قام بالتواصل المباشر مع شيخ قطر، وأوضح له الأمر في رسائل خاصة، وقد طلب منه أن تحل مسألة الحدود معه، والذي رد عليه بأن الحدود معروفة، وقد استنكرت بريطانيا على السعودية التواصل المباشر مع شيخ قطر.
18. أدرك البريطانيون أن الملك عبد العزيز يرغب في التسوية للحدود؛ إلا أن نقطة الخلاف كانت هي: جبل نخش، وهو ما لن تتنازل عنه بريطانيا.
19. حاول الملك عبد العزيز إقناع البريطانيين بوجود اتفاقات بينه وبين شيخ قطر قبل 1335هـ / 1916م عبر واليه على الأحساء؛ فحرص البريطانيون على الحصول على تلك المراسلات إلا أن الملك عبد العزيز رفض قبل إعلانهم الموافقة على ما سيرد فيها؛ إلا أنهم رفضوا ذلك.
20. أن الملك عبد العزيز وصل إلى الأحساء في ١١ شوال ١٣٥٤ هـ الموافق ٥ يناير ١٩٣٦م، وأشيع أن شيخ قطر سيزوره، فحذرته بريطانيا من أن يوقع على شيء؛ فألغى الزيارة.
21. أن بريطانيا كانت خصمًا وليست طرفًا محايدًا، أو ساعيًا لحل الخلاف؛ لأنها كانت تعدُّ نفسها المسؤولة، والمتحكمة، في كل العلاقات الخارجية لقطر، وهذا ما ظهر من خلال رد (راين) على يوسف ياسين؛ الذي اتسم ردُّهُ بالحدة حين أخبره: أن الملك عبد العزيز قد تخلى عن بعض الأماكن لشيخ قطر، فاعتبره (راين) تدخلًا في السياسة الخارجية لقطر.

22. أنه رغم ما بذلته بريطانيا لإذكاء الخلافات بين قيادة البلدين الشقيقين؛ إلا أن جميع محاولاتها كانت تبوء بالفشل؛ وهذا ما أكده تقرير (راين) السابق، والذي أشار إلى تنازل الملك عبد العزيز عن بعض أرضه؛ رغبةً في حل المشكلة الحدودية بين البلدين الشقيقين.
23. أن منح الملك عبد العزيز المتمثل في امتياز التنقيب عن النفط لشركات أمريكية أخاف بريطانيا؛ إذ خشيت أن تحذوا الإمارات الخليجية حذوه؛ وهو ما سيضر بمصالحها؛ فحاولت الإسراع في حل المشكلة الحدودية.
24. أن المباحثات حول الحدود ظلت تراوح مكانها لعدة سنوات إلى أن بدأت الحرب العالمية الثانية سنة ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م، حيث توقفت المفاوضات تمامًا، وقد ظل الوضع على حاله إلى أن أبدت كلٌّ من السعودية وبريطانيا في شعبان ١٣٦٨ هـ الموافق يونيو ١٩٤٩م الموافقة على عقد مفاوضات بشأن الخلافات الحدودية.
25. أن المملكة العربية السعودية قدمت في ٢٢ ذي الحجة ١٣٦٨ هـ الموافق ١٤ أكتوبر ١٩٤٩م، مقترحًا آخر للحدود مع قطر إلا بريطانيا رفضته.
26. أن الإغراءات التي كانت تقدمها شركات النفط البريطانية العاملة في المنطقة للحكومة البريطانية ساهمت كثيرًا في التشدد في مسألة الحدود.
27. أن جميع جولات المفاوضات بشأن الحدود قد باءت بالفشل بما فيها المؤتمر الذي عقد في مدينة الدمام في ٢ جمادى الأولى ١٣٧١ هـ الموافق ٢٨ يناير ١٩٥٢م، رغم أنه قد مثلت فيه كل الأطراف بما فيها قطر.
28. أن التعنت البريطاني وتدخلها المباشر في مشكلة الحدود السعودية القطرية، قد أثر سلبًا على مسارها في كل مراحل التفاوض؛ الأمر الذي تسبب في عدم التوصل إلى حل بشأنها طوال عهد الملك عبد العزيز ومن بعده طوال عهد الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود (١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م – ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م).
29. أن الملك فيصل حرص –عقب توليه الحكم– على حل المسألة الحدودية، وقد نجح في ذلك؛ إذ تم التوصل إلى اتفاق مع الشقيقة قطر بشأن ترسيم الحدود البرية والبحرية بين البلدين الشقيقين؛ وقد صادقت عليها حكومة المملكة العربية السعودية بالمرسوم الملكي رقم (١٤) بتاريخ ٢٩/ ٦/ ١٣٨٥ هـ الموافق ٢٤/ ١٠/ ١٩٦٥م
30. أن الاتفاق المشار إليه لم يحسم النزاع تمامًا؛ إذ ظلت هناك مناطق حدودية لم يتم الاتفاق عليها.
31. أن دولة قطر قد نالت استقلالها في سنة ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م؛ فساهم ذلك في تعزيز التعاون بين قيادة البلدين.

32. أن مشكلة الحدود قد ثارت مرة أخرى عقب حرب الخليج الثانية؛ إذ حصلت بعض المناوشات بين البلدين على الحدود بعد أن توغلت قطر مسافة أربعة عشر كيلو متر في الأراضي السعودية، وقد أدت تلك المناوشات إلى سرعة حل الخلافات الحدودية بين البلدين؛ إذ عُقد اجتماع تاريخي في المدينة المنورة بتاريخ 1413/6/26هـ/ الموافق ١٩٩٢/١٢/٢٠م ضم كلًا من: خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، وسمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني -أمير دولة قطر-، والرئيس محمد حسني مبارك -رئيس جمهورية مصر العربية- الذي قام بدور كبير في تقريب وجهات النظر، وقد خرج الاجتماع باتفاق البلدين الشقيقين على الترسيم النهائي للحدود بينهما.

الملاحق

٦ جماد اول ١٣٥٤
٣١/١/٩٩

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق خير وسرور انشاء الله •

اخي سلمك الله تعرف انك مثل الروح واحب ان ابين لك كل شيئي اما من جهتنا والامر الذى بيننا وبينك تعرف انه ما يتغير عما كان انشاء الله ولكن نظرا للسياسة ومصالحنا يا اخواننا يجب ان تساعدنا عليها ولنا امر ضروري ما لنا عنه بد يعلمك ان الانكليز تعرضوا في مسائل عمان وقطر ولا لهم دعوى الا يامرين اما امر واحد سامحة به النفس وحجتنا به قوية انشاء الله وهو ان اهل تلك الاطراف صاروا تحت نظرهم وانهم يكافحون عنهم وسبق ان اخبرناهم انّ هؤلاء رعايا لنا وتابعين لآبائنا واجدادنا ولكن نظرا لان اهل الوطن اشتهروا بهم عليه والانكليز اصدقاؤنا فلم نحب المعاكسة وتركنا نفس البلدان فقط واما البرية والعربان فما لاحد دعوى ولا ملك لا لابيه ولا لجده ولكننا مع ذالك ما نحب نضيق على اخواننا وطوارئنا لانهم اخوان وطوارف وكل انسان طرزم بشيئ وبقدر حمايته ما نمنعه منه ولكن الشيئ الزائد الذى ما يقدر على حمايته وليس له مصلحة فيه فهذا ما نقدر على امضائه لاحد الامر الثاني يدعون ان بينهم وبين الترك معاهدة وان الترك اعطوا لهم بعض الاراضي ونحن عرفناهم بثلاث امور اولا ان الترك ليس لهم في هذه الاراضي ولاية بل كلها خارجة عن ايديهم حتى الاحساء وطوارفه ما اعطوه ولا استتب لهم بلك ثابت فيه • الثاني معاهدتهم المزعومة مع الترك لم توقع الا بعد ولايتنا الحساء • الثالث ان المعاهده مع الترك لم تصدق وهذا امر ما نسمح به ولا نطيح فيه والقصد من ذالك الاستحمال به هوانه بلغنا ان شركة للزيت طلبت منكم امتيازا وانهم يريدون يسعون في عمليات وحفريات وهذا شيئ يضربنا ما زال انه ما صار بيننا وبينكم حدود ومعاهدة فاذا تحددت الحدود فتكونوا احرارا بانفسكم تعطون ما شئتم والحدود نحن ما نتغير عن الامر الذى بيننا وبينكم ولذالك ناخوك يرجوك احد مسألتين اما ان تمضوا المسألة حتى تخلص الحدود بيننا وبين الانكليز وحينئذ كل شيئي يهون والا تطلبون منهم تسوية مسالة الحدود

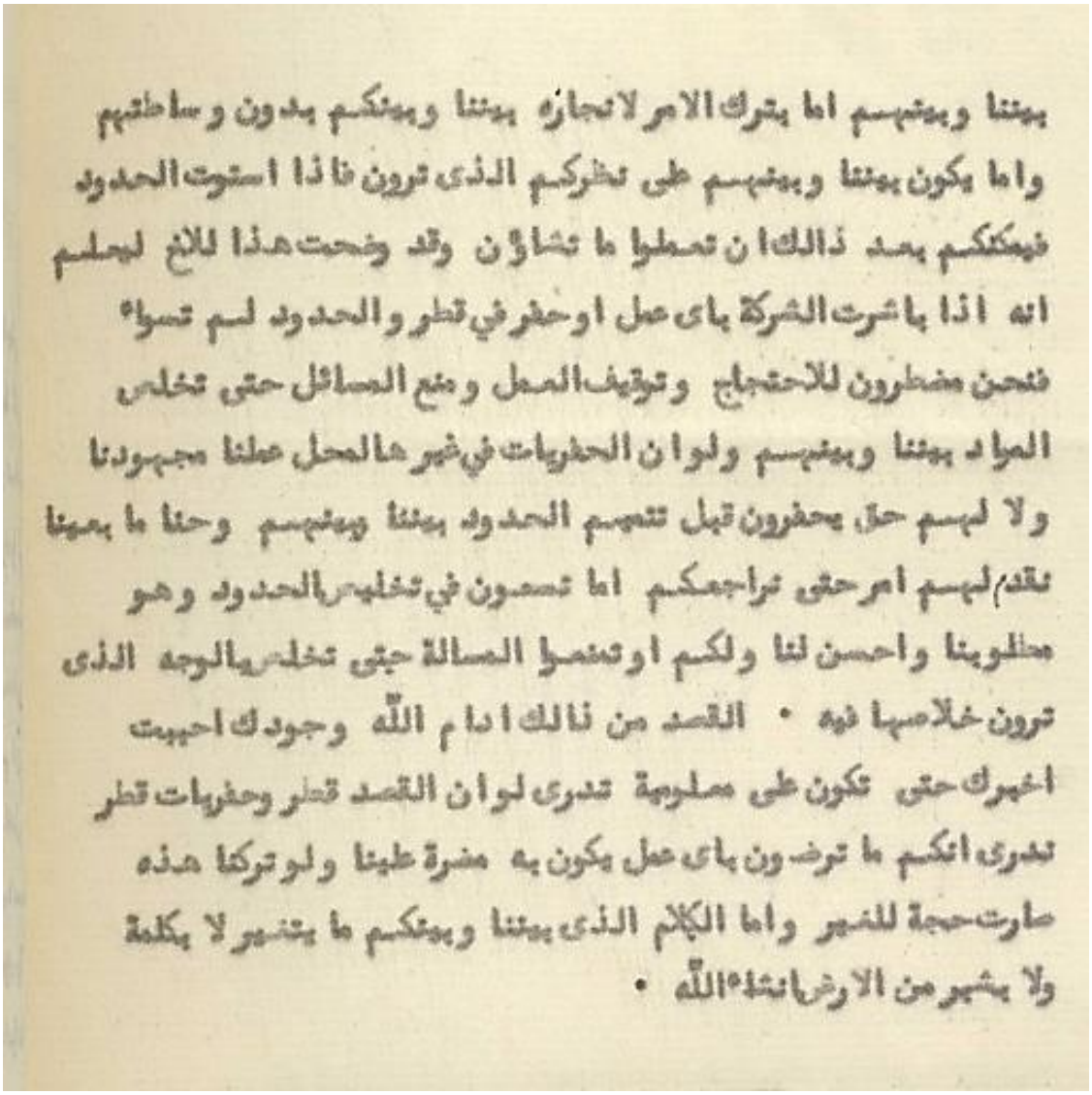

بيننا وبينهم اما بترك الامر لاتجازه بيننا وبينكم بدون وساطتهم
واما يكون بيننا وبينهم على نظركم الذى ترون فاذا استوت الحدود
فيمكنكم بعد ذالك ان تعطوا ما تشاؤن وقد وضحت هذا للابلغ ليعلم
انه اذا باشرت الشركة باى عمل اوحفر في قطر والحدود لم تسو
فنحن مضطرون للاحتجاج وتوقيف العمل ومنع المسائل حتى تخلص
المراد بيننا وبينهم ولوان الحفريات في غير هالمحل عملنا مجهودنا
ولا لهم حق يحفرون قبل تتمم الحدود بيننا وبينهم وحنا ما بعينا
نقدم لهم امر حتى تراجعكم اما تسعون في تخليص الحدود وهو
مطلوبنا واحسن لنا ولكم اوتنصوا المسالة حتى تخلص بالوجه الذى
ترون خلاصها فيه • القصد من ذالك ادام الله وجودك احببت
اخبرك حتى تكون على معلومية تدرى لوان القصد قطر وحفريات قطر
تدرى انكم ما ترضون باى عمل يكون به مضرة علينا ولو تركنا هذه
صارت حجة للغير واما الكلام الذى بيننا وبينكم ما يتغير لا بكلمة
ولا بشهر من الارض انشاء الله •

المصدر: الأرشيف البريطاني: IOR|R|15|2|158

حواشي البحث:

* أستاذ التاريخ الحديث المشارك بقسم التاريخ والحضارة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(1) جمال حماد الحميد، مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، 1850- 1971م (رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق 2009م/ 1430هـ) ص169.

(2) جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (القاهرة، مطابع الفكر العربي، 1417هـ/1997م) مج2، ص376؛ خالد بن ثنيان آل سعود: العلاقات السعودية البريطانية ١٣٤١ - ١٣٥١هـ / ١٩٢٢-١٩٣٢م (ط2، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م) ص1؛ مفيد الزيدي: عبد العزيز آل سعود وبريطانيا، دراسة في السياسة البريطانية تجاه إمارة نجد 1915 – 1929م (ط1، بيروت، دار الطلعة، 2002م) ص٤٥.

(3) حيث إن قطر شبه جزيرة تمتد داخل الخليج العربي في وضع يشبه ظهر اليد اليسرى ذات إبهام قصير، بينما دوحة سلوى إلى غرب هذه البلد وشبه جزيرة العديد في موضع إبهامها، ويقع خشم نخش في موضع مفصل الخنصر، وفي موضع الرسغ تقع السباخ التي تحيط قريبًا شبه جزيرة قطر من جهة الجنوب، مثل سبخة سلوى، وسبخة سوداء نثيل، للمزيد من التفاصيل عن الخصائص الجغرافية لقطر، انظر: فتحي العفيفي: مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية "دراسة تاريخية – سياسية – قانونية" (ط1، المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، مصر 2000م) ص69 – 70.

(4) المؤسس الحقيقي لإمارة قطر، انظر: مصطفى مراد الدباغ: قطر ماضيها وحاضرها (د. ط، بيروت، دار الطليعة 1961م) ص182.

(5) ويبدو أن ذلك التخوف نابع من خضوع قطر لنفوذ الدولة السعودية الثانية في عهد الإمام فيصل بن تركي، انظر: أحمد علي، آل سعود، تصحيح: عبد الحليم محمد حمزة (ط1، الرياض، دار الشبل)، ص١٢١.

(6) عبد الله ناصر السبيعي: التصدي السعودي للحكم العثماني للأحساء والقطيف 1288 – 1331هـ/ 1871-1913م "دراسة وثائقية"، (ط1، الرياض، مطابع الجمعة الإلكترونية، 1420هـ/1999م)، ص ١٨٤-١٨٥

(7) هو عبد الله بن قاسم بن محمد آل ثاني الحنظلي التميمي، ولد سنة 1288هـ/1871م، بمدينة الدوحة بقطر، وفي عام 1331هـ/الموافق 17 يوليو 1913م، تولى حكم قطر بعد وفاة والده الشيخ قاسم بن محمد، وفي يوم 20 أغسطس عام 1949م تنازل الشيخ عبد الله بن قاسم لابنه الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني عن الحكم، انظر:خالد بن محمد بن غانم آل ثاني: الحلي الداني في سيرة الشيخ علي آل ثاني، المؤلف 1430هـ/ 2009م، ص18-19.

(8) وهناك من يذكر أن الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني توفي دون أن يعين وليًّا للعهد من بعده، انظر: السبيعي: التصدي السعودي...، ص ١٨١-١٨٥.

(9)Political Diaries of the Persian Gulf, vol. 5, 1913-1914, News for The week ending Sat. 26th July 1913 Local Officials, dated 26 July 1913, P. 215.

(10) أحمد علي: المرجع السابق، ص 121؛ السبيعي: التصدي السعودي، ص ١٨٤.

(11) الحميد، المرجع السابق، ص169.

(12) أحمد العناني: العلاقات السعودية القطرية في المرحلة الأخيرة من حياة الشيخ قاسم (بحوث المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبد العزيز، اللجنة الأولى، يوم الثلاثاء 1406/3/21هـ، الموافق 1985/12/3م، جامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية، عام 1406هـ) ص 23 – 24؛ يوسف إبراهيم العبد الله: العلاقات القطرية البريطانية، 1914-1945م، (ط2، الدوحة، مطابع رينود الحديثة، 2000م)، ص ٤٨.

([13]) Political Diaries of the Persian Gulf, vol. 5, 1913-1914, News for The week ending Sat. 26th July 1913, Local officials, P. 215.

([14]) (I. O. R) L/P & S/ 10/ 384, from Viceroy, Foreign office, dated 1st august 1913, p.356.

([15]) آرثر تريفور (Arthur. P. Trevor) ضابط بريطاني عمل مساعدًا أول ونائبًا للمقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر) خلال الفترة من 1905 - ١٩١٠م. كما عمل آرثر تريفور وكيلًا سياسيًا بريطانيا في البحرين خلال الفترة ١٩١٣ – 1914م، واشترك في المهمة السياسية مع الكابتن شكسبير لمقابلة الملك عبد العزيز في العقير في يومي ١٧ و ١٨ المحرم ١٣٣٢ هـ /١٥ و16 ديسمبر 1913م، ثم عاد تريفور للعمل مقيمًا سياسيًا لبريطانيا بالنيابة في (بوشهر) خلال الفترة من 1916-١٩٢٠م .ثم عمل مقيمًا سياسيًا لبريطانيا في الخليج (بوشهر) خلال الفترة من ١٩٢١ - ١٩٢٣م، انظر: فهد بن عبدالله السماري، وآخرون ، موسوعة تاريخ الملك عبد العزيز الدبلوماسي (ط1، الرياض، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م، ص ٥٠٢؛ دار الدائرة للنشر والتوثيق: الملك عبد العزيز آل سعود، سيرته، وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية (ط1، دار الدائرة 1419هـ/ ١٩٩٩م) المجلد الأول ص193-646، والمجلد الثاني ص ٣٥-158.

([16]) الوثائق البريطانية: التقرير الدوري الصادر عن آرثر تريفور الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، والذي يحتوي أخبار الأسبوع المنتهي في ١٦ أغسطس ١٩١٣م، دار الدائرة للنشر والتوثيق: الملك عبد العزيز آل سعود، سيرته، وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية، (ط1، الرياض، دار الدائرة للنشر والتوثيق، 1419هـ/1999م)، المجلد الأول، ص٤٢٨.

([17]) ابتسام عبد الأمير حسون: علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربي (رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م) ص ٢٦.

([18]) الأرشيف العثماني: وثيقة تصنيف ورقم (DH.KMS – 2/2/2) بتاريخ ١٢ رمضان ١٣٣٢ هـ.

([19]) هو: ويليام شكسبير (Shakespear): بريطاني تولى العديد من الأعمال السياسية منها: أنه كان وكيلًا سياسيًا لبريطانيا في الكويت عام 1327هـ/ 1909م، وشغل نفسه منذ توليه هذا المنصب بالرحلات إلى المناطق يبحث ويرسم الخرائط. اتجه إلى نجد في السنة نفسها. وقابل الملك عبد العزيز في الكويت في عام ١٣٢٨/ ١٩١٠م، وكانت رحلته الثانية إلى نجد في 7 محرم ١٣٢٩هـ الموافق 7 يناير ١٩١١م والتقى بالملك عبد العزيز على مشارف الأحساء. شارك مع الملك عبد العزيز في معركة جراب ضد ابن رشيد في 7 ربيع الأول ١٣٣٣هـ، الموافق ٢٤ يناير 1915م وقتل في تلك المعركة، انظر: السماري، وآخرون، المرجع السابق، ص ٦٤٦- ٦٤٧.

([20]) حسون: المرجع السابق، ص ٢٧.

F. O. 424/251. Memorandum, of Interview with Bin Saud on December 15 and 16, 1913, P. 113.

([21]) قاسم: تاريخ الخليج، مج3، ص250.

([22]) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: السلام البريطاني في الخليج العربي 1899 – 1947م (ط1، الرياض، دار المريخ، 1420هـ/1981م)، ص ١٥٦.

(23) الوثائق البريطانية: مذكرة داخلية، وزارة الهند في لندن، مؤرخة في ٢ أغسطس ١٩١٣م (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الأول) ص ٤٢٢.

(24) الوثائق البريطانية: رسالة من هولدرنس، وزارة الهند، لندن، إلى وكيل وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢ أغسطس ١٩١٣م) (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الأول) ص ٤٢٢ –٤٢٣؛ الوثائق البريطانية: مسودة برقية من وزير الهند، لندن، إلى نائب الملك البريطاني في الهند الدائرة الخارجية، مؤرخة في ٦ أغسطس ١٩١٣م) (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الأول) ص ٤٢٤.

(25) المصدر السابق، ص424.

(26) -(I.O.R) L/P&S /10/386, Political Agent Bahrain to Political Resident, dated 11 Sep. 1913, P.221.

(27) (L.O.R) L/P&S/10/384, Telegram from Viceroy, dated 10th August, 1913, P.254.

– الوثائق البريطانية: برقية من نائب الملك في الهند إلى وزارة الهند، لندن، مؤرخة في ١٠ أغسطس ١٩١٣م) (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الأول) ص ٤٢٦.

(28) قاسم: تاريخ الخليج...، مج 3، ص 294؛ جمال حماد الحميد، مشكلة الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية 1850 – 1971م، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، ص172 – 173.

(29) إبراهيم: السلام البريطاني...، ص 184.

(30) هو: برسي كوكس: عمل مقيمًا سياسيًّا من قبل الحكومة البريطانية في الخليج خلال الفترة من 1904– ١٩١٣م. ومن الأعمال التي تولاها: أنه عين مندوبًا ساميًا بالعراق خلال الفترة من ١٩٢٠ – ١٩٢٣م. اهتم كوكس بعقد علاقات بين بريطانيا والملك عبد العزيز منذ عام ١٩٠٦م. ودافع عن ذلك لدى السلطات البريطانية مؤكدًا على أهمية الملك عبد العزيز، انظر: فهد السماري، وآخرون، المرجع السابق، ص504.

(31) الوثائق البريطانية: رسالة من المندوب البريطاني على العراق إلى سكرتير حكومة الهند في الدائرة الخارجية والسياسية دلهي، مؤرخة في ١٩ يناير ١٩٢٣م (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الثاني) ص٦٥٤.

(32) خالد عيسى الحازمي: الحدود الدولية الشرقية للمملكة العربية السعودية "دراسة في العلاقات المكانية السياسية" رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الملك عبدالعزيز، 1423هـ/ 2003م. ص 159-160؛ الوثائق البريطانية: بيان حول الموقف الحالي للحدود بين المملكة العربية السعودية والبلاد العربية المجاورة لها في الشرق وفي الجنوب بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٣٥٣ هـ الموافق ٢٠ يونيو ١٩٣٢م، مرفق طي رسالة من فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية السعودية إلى أندرو راين الوزير المفوض البريطاني في جدة، كتبت في الطائف مؤرخة في اليوم نفسه (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الخامس) ص١٤٧.

(33) المصدر نفسه، ص ١٤٧ – ١٤٨.

(34) هو: حافظ وهبة، ولد في القاهرة في عام 1307هـ/1889م، قدم إلى الرياض بدعوة من الملك عبد العزيز في عام 1342هـ/ 1923م، وعمل مستشارًا للملك للشؤون الخارجية، ثم وزيرًا مفوضًا، ثم سفيرًا في لندن عام 1367هـ/1948م، حتى عام 1956/1375م، يعد من مؤرخي المملكة العربية السعودية، كلف بمهمات عدة أثناء

عمله في المملكة العربية السعودية، ومنها: أن الملك عبد العزيز أوفده للقاء وزير الداخلية العراقي في الكويت للتمهيد لمؤتمر لوبن 1348هـ/1930م، وتوفي -رحمه الله- في روما سنة 1387هـ/ 1967م. خير الدين الزركلي: الأعلام (ط15، دار العلم للملايين، بيروت 1423هـ/2002م) مج2، ص160؛ فهد السماري، وآخرون: موسوعة تاريخ الملك عبد العزيز الدبلوماسي (ط1، مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، الرياض، 1419هـ/1999م) ص522.

(35) رندل (Rendel) هو: جورج رندل، عمل مديرًا بقسم الشؤون الشرقية بوزارة الخارجية البريطانية خلال الفترة من ١٩٣٠ – ١٩٣٨م، وصل إلى الطائف عن طريق الرياض في شهر محرم ١٣٥٦هـ، المرافق فبراير ١٩٣٧م، وقابل الملك عبد العزيز في زيارة للمملكة مع زوجته بدعوة رسمية قدمت له منذ عام ١٩٣٥م. انظر: فهد السماري ، وآخرون، المرجع السابق، ص ٥١٧.

(36) الوثائق البريطانية: مذكرة داخلية من وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٣٤م وعليها توقيع بالحروف الأولى من جورج رندل مؤرخ في اليوم نفسه (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الخامس) ص202.

(37) هو فؤاد بن أمين بن علي حمزة، ولد بلبنان، التحق بخدمة الملك عبد العزيز سنة 1345هـ/1926م، وكان يجيد اللغة الإنجليزية، فعين مترجمًا خاصًا للملك عبد العزيز، ثم وكيلًا للشؤون الخارجية، وعين وزيرًا مفوضًا، ومستشارًا للملك عبد العزيز، قام برحلات ومهمات دبلوماسية عديدة، منح لقب سفير ثم وزير دولة، توفي في بيروت عام 1371هـ/1952م، له مؤلفات عدة عن تاريخ المملكة العربية السعودية، ومنها: البلاد العربية السعودية. خير الدين الزركلي: المصدر السابق، مج5، ص159؛ فهد السماري، وآخرون: موسوعة تاريخ الملك عبدالعزيز الدبلوماسي، المرجع السابق، ص587 – 588.

(38) وزارة الخارجية: عرض حكومة المملكة العربية السعودية، التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط و"أبو ظبي"، وبين المملكة العربية السعودية، مج1 الأساس (11 ذي الحجة 1374هـ/ 31 يوليو 1955م) ص384؛ خالد الحازمي: الحدود الدولية...، ص 160-161، بدر الدين عباس الخصوصي: دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج1 (ط2، منشورات ذات السلاسل، 1984م)، ص 218-219.

(39) حسون: المرجع السابق، ص ١٩٣.

(40) عرض حكومة المملكة العربية السعودية: المصدر السابق، ج ١، ص ٣٨٥ – ٣٨٦.

(41) الخصوصي: دراسات في تاريخ الخليج، ج ٢، ص ٢٢١.

(42) الأرشيف البريطاني.

انظر: نص الرسالة في الملاحق. I O R/R/15/2/158

– حسون: المرجع السابق، ص ٢١٠.

(43) الوثائق البريطانية: برقية من المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر) إلى وزير الهند، لندن، بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٣٥م (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الخامس) ص ٤٥٢.

– I. O. R) L/P & S/12/3848, Telegram From Political Resident to Secretary of State for India, Dated 25 Sept. 1935.

(44) الوثائق البريطانية: من البرت سبنسر كالفرت القائم بالأعمال البريطاني في جدة إلى يوسف ياسين، وزارة الخارجية السعودية، بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٣٥ (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الخامس) ص ٤٥٢.

(45) جبل نخش: يقع على بعد ثمانية كيلو مترات ونصف شمالي نهاية دوحة سلوى بقطر، وهو عبارة عن تل على الساحل، انظر: ج. ج لوريمر: دليل الخليج، ترجمة: ديوان أمير قطر (ط1، الدوحة، مطابع علي بن علي، د. س) ج2، ص1956.

(46) عبد العزيز محمد المنصور: التطور السياسي لقطر ١٩١٦ – ١٩٤٩م (ط2، الكويت، ذات السلاسل، 1984م)، ص 112.

(47) أندرو ريان (Andrew Ryan) هو أول وزير مفوض بريطاني عمل في المملكة العربية السعودية، قدم أوراق اعتماده في ١٧ مايو عام ١٩٣٠م، واستمر عمله خلال الفترة من ١٩٣٠ – ١٩٣٦م، كان معروفًا بأسلوبه الدبلوماسي المتشدد وصراحته الواضحة تجاه المواقف السياسية لبريطانيا. انظر: السماري، وآخرون، المرجع السابق، ص ٥٠١.

(48) خور العديد: هو مدخل مائي على ساحل "أبو ظبي" عند أقصى حدوده الغربية على بعد مائتين وتسعة وتسعين كيلو متر إلى الغرب من مدينة "أبو ظبي"، وعلى مقربة من حدود قطر الجنوبية، عرضه من الجنوب إلى الشمال حوالي خمسة عشر كيلو متر، وقد حدث حول منطقة العديد نزاع في بداية القرن الرابع عشر الهجري، أواخر القرن التاسع عشر الميلادي بين مشيخة قطر وإمارة "أبو ظبي"، فكانت قطر ترى أن حدودها تنتهي عند نقطة إلى الجنوب من مدخل خور العديد، بينما كانت أبو ظبي ترى أن حدودها تتوغل إلى مسافة طويلة في الساحل الشرقي في شبه جزيرة قطر، وعلى الرغم من ذلك فقد تم حل المشكلة بين "أبو ظبي" وقطر حول خور العديد بكل سهولة. وللمزيد من التفاصيل حول ذلك، انظر:

Lorimer, gazeztter of the persian Gulf, Oman & Central Arabia, Vol. 11, Geographical and Statistical, Calcutta, 1908, P.1367.

- محمد شريف الشيباني: إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر (ط1، مطابع دار الثقافة، بيروت، 1382هـ) ص380؛ عبد الله: دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ص223 – 235.

(49) فتحي العفيفي: مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية دراسة تاريخية – سياسية قانونية (ط1، القاهرة، منشورات المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠م) ص ١٣٠.

(50) حسون: المرجع السابق، ص ٢١٢.

(51) الوثائق البريطانية: رسالة من أندرو راين الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى صامويل هور وزير الخارجية البريطاني، بتاريخ١٠ ديسمبر ١٩٣٥م (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الخامس) ص ٥١٤.

(52) الوثائق البريطانية: برقية من أندرو راين الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزير الخارجية البريطاني بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٣٥م (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الخامس) ص ٥١٢.

- (I. O. R) R/515/2/159-160, Telegram From Minister, Jedda, to Govt. of India, Delhi, Dated 8 December 1935. P. 401.

(53)) الوثائق البريطانية: رسالة من بيرسي جوردون لوك الوكيل البريطاني في البحرين إلى فاول المقيم السياسي في الخليج (بوشهر)، بتاريخ ٣ يناير ١٩٣٦م وموقعه من لوك (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الخامس) ص ٥٢٢.

(54) الوثائق البريطانية: برقية من الوكيل السياسي البريطاني في البحرين إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر)، مؤرخة في ٨ يناير ١٩٣٦م) (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الخامس) ص ٥٢٥-٥٢٦.

(55) حسون: المرجع السابق، ص ٢١٣.

(56) المرجع نفسه، ص ٢١٣.

(57) الوثائق البريطانية: برقية من وزير الخارجية البريطانية إلى الوزير المفوض البريطاني في جدة، بتاريخ 7 مارس ١٩٣٦م (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الخامس) ص ٥٧٠.

(58) الوثائق البريطانية: تقرير عن محادثات أندرو راين وفؤاد حمزة بتاريخ ١٦ مارس ١٩٣٦م، مؤرخ بالتاريخ نفسه ومرفق من رسالة المفوضية البريطانية في جدة في ١٧ مارس ١٩٣٦م (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الخامس) ص ٥٧٢ – ٥٧٣

(59) قاسم: تاريخ الخليج، ١٩١٤ – ١٩٤٥م، مج ٣، ص ٣٠٧.

(60) هو يوسف بن محمد بن يوسف ياسين بن مصطفى بن علي، عرف باسمه المختصر (يوسف ياسين)، ولد في مدينة اللاذقية بسوريا سنة 1309هـ/1892م، قدم يوسف ياسين إلى الرياض في شهر محرم سنة 1343هـ/1924م، كما رافق الملك عبد العزيز في مسيره إلى مكة على ظهور الإبل في السنة نفسها. عهد إليه الملك عبد العزيز بعد دخوله مكة بإدارة جريدة أم القرى، ورئاسة تحريرها، ومن المهام التي كلف بها: رئيسًا للشعبة السياسية في الديوان الملكي، كما عين وزير دولة ووكيل وزير الخارجية، وظل في خدمة المملكة حتى توفي –رحمه الله– في مدينة الدمام يوم الخميس 25 ذي القعدة 1381هـ/1962م. الزركلي: الأعلام، ج8، ص253؛ السماوي، وآخرون، المرجع السابق، ص650، وللمزيد من التفاصيل عن يوسف ياسين، انظر: آمال بنت محمد السبيعي: يوسف ياسين وإسهاماته في خدمة المملكة العربية السعودية (1309-1381هـ/1892-1962م)، (رسالة ماجستير، قسم التاريخ والحضارة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1439هـ/2018م).

(61) الوثائق البريطانية: تقرير بعنوان المفاوضات البريطانية السعودية: الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية المملكة العربية السعودية كتبه أندرو راين بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٣٦م) (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الخامس) ص ٦١٥ – ٦١٦.

(62) حسون: المرجع السابق، ص ٢١٤.

(63) الوثائق البريطانية: مذكرة حول المفاوضات السعودية البريطانية الخاصة بحدود السعودية الشرقية والجنوبية الشرقية، أعدها أندرو راين الوزير المفوض البريطاني في جدة، مؤرخة في ٢٣ إبريل ١٩٣٦م، ومرفقه طي رسالة من راين إلى انتوني إيدن وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في التاريخ نفسه (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الخامس) ص ٥٩٩.

(64) ريدر ويليام بولارد (Reader Bullard): عمل وزيرًا مفوضًا من قبل الحكومة البريطانية لدى المملكة العربية السعودية، كما عمل وكيلًا قنصليًّا في جدة في الفترة من ١٦ يونيو 1923م إلى 5 أبريل 1925م، كما عين وزيرًا بريطانيًا مفوضًا في جدة، وقدم أوراق اعتماده إلى الأمير فيصل بن عبد العزيز نائب الملك ووزير الخارجية في 5 رجب 1355هـ الموافق 1936/٩/21م، واستمر في عمله بجدة حتى عام 1358هـ/1939م. انظر: السماري ، وآخرون، المرجع السابق، ص 538.

(65) عرض حكومة المملكة العربية السعودية: المصدر السابق، المجلد الأول، ص ٣٩١.

(66) محمد مرسي عبد الله: دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، (ط1، الكويت، دار القلم، 4101هـ/1981م) ص 274.

(67) الوثائق البريطانية: مذكرة بعنوان دور الحدود الجنوبية الشرقية للمملكة العربية السعودية، أعدها جورج رندل وزارة الخارجية البريطانية، بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٣٦م (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الخامس) ص ٦٧٣.

(68) الوثائق البريطانية: رسالة من جورج رندل نيابة عن وزير الخارجية البريطانية إلى ريدر وليم بولارد الوزير المفوض البريطاني في جدة، بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٣٦م (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الخامس) ص ٦٧٨.

(69) الوثائق البريطانية: محضر المحادثات التي جرت في اللقاءات التي منحها الملك عبد العزيز آل سعود لريدر وليم بولارد وجورج رندل وحضرها الشيخ يوسف ياسين والشيخ حافظ وهبة، وحضر الأمير فيصل بن عبد العزيز جزءًا منها وذلك بتاريخ ٢٠ و٢١ و٢٢ مارس ١٩٣٧م، والمحضر غير مؤرخ (الدائرة: المصدر السابق، المجلد السادس) ص ٥٨.

(70) عرض حكومة المملكة العربية السعودية: المصدر السابق، المجلد الأول، ص ٣٩٢.

(71) الوثائق البريطانية: رسالة من ريدر وليم بولارد الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى يوسف ياسين، بتاريخ ٢٧ مارس ومرفقة كملحق رقم ٢ طي رسالة من بولارد إلى انتوني إيدن وزير الخارجية البريطانية، المؤرخة في اليوم نفسه (الدائرة: المصدر السابق، المجلد السادس) ص ٦٢.

(72) الوثائق البريطانية: برقية من الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزير الخارجية البريطاني، بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م (الدائرة: المصدر السابق، المجلد السادس) ص ١٦٦.

(73) R/15/2/466-Saudi Arabian Boundaries, Negotiatians with Ibn Soud. Letter (1) from Political officer, Doha, to Political Agent, Bahrain, 29 Sept. 1949, P. 3.

(74) عرض حكومة المملكة العربية السعودية: المصدر السابق، المجلد الأول، ص ٣٩٥.

(75) عبد الحميد عبد القادر غنيم: مشكلات الحدود السياسية في الساحل الغربي للخليج العربي، دراسة في الجغرافيا السياسية (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا كلية الآداب، جامعة القاهرة 1975م) ص 114.

(76) الوثائق البريطانية: برقية من الوكيل السياسي البريطاني في البحرين إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج الموجود في الكويت، بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤١م، وموقعة من الوكيل نفسه (الدائرة: المصدر السابق، المجلد السابع) ص ٦٩.

(77) الوثائق البريطانية: رسالة من باكر مدير شركة امتيازات النفط المحدودة، البحرين، إلى ريجنالد آليان الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٤١م وموقعة من باكر نفسه (الدائرة: المصدر السابق، المجلد السابع) ص ٧٤.

(78) الوثائق البريطانية: برقية من وزارة الخارجية البريطانية إلى السفارة البريطانية في جدة، مؤرخة في ٢٩ يونيو ١٩٤٩م (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الثامن) ص ٧٩.

(79) قاسم: تاريخ الخليج ١٩٤٥ – ١٩٧١م، المجلد الرابع، ص ١٩٥.

(80) عرض حكومة المملكة العربية السعودية: المصدر السابق، مج ١، ص ٣٩٩.

(81) الوثائق البريطانية: رسالة من شركة امتيازات النفط المحدودة، البحرين، إلى إدارة شركة نفط العراق، لندن، حول الحدود السعودية – القطرية، مؤرخة في ٣١ أكتوبر ١٩٤٩م (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الثامن) ص ١٣١.

(82) الوثائق البريطانية: محضر اجتماع وزاري مشترك عقد في وزارة الخارجية البريطانية، بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٤٩م (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الثامن) ص ١٥٩.

(83) التطور السياسي لقطر ١٩١٦ – ١٩٤٩م، ص ١٢٣.

(84) الوثائق البريطانية: رسالة من ستيفن لو نجريج، إدارة شركة نفط العراق، لندن، إلى ليرميت مدير شركة الامتيازات النفطية، البحرين، بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٥٠م (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الثامن) ص ٢٨٩.

(85) الوثائق البريطانية: مذكرة حول الاجتماع الذي عقد في مقر الوكالة البريطانية في البحرين بين كورنيليوس جيمس بيلي الوكيل السياسي البريطاني هناك وليرميت مدير شركة الامتيازات النفطية المحدودة، البحرين في يوم الثلاثاء ٥ ديسمبر ١٩٥٠م (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الثامن) ص ٣٥٩ – ٣٦٠.

(86) عرض حكومة المملكة العربية السعودية: المصدر السابق، المجلد الأول، ص ٤٠٧.

(87) غنيم: مشكلات الحدود السياسية، .. ص 118؛ عرض حكومة المملكة العربية السعودية: المصدر السابق، المجلد الأول، ص 410-411

-F.O. 10/6/163, Letter From Political Agent, Bahrain to Sheikh Ali Bin Abdullah, Dated 17 Sep 1951.

(88) الذي تولى الحكم بعد تنازل والده (الشيخ عبد الله بن قاسم) له، بسبب اعتلال صحته وكبر سنه، وذلك في 26 شوال سنة 1368هـ/ الموافق 20 أغسطس 1949م، انظر: المنصور: التطور السياسي لقطر 1916 – 1949م، ص74؛ أحمد زكريا الشلق: فصول من تاريخ قطر السياسي (ط1، الدوحة، مطابع الدوحة الحديثة، 1419هـ/1999م) ص86-87.

(89) Political Diaries of the Persian Gulf, vol. 19, 1951-1954, confidential, Qatar (1) Diary, Political Agency, Doha, for The Period 21st November to 23rd Dec, 1951, The Forntier, P.177-178.

(90) ويليم روبرت هاي (William Rupert Hay): عمل مقيمًا بريطانيًّا في الخليج. رأس الوفد البريطاني في مؤتمر الدمام الذي انعقد في يناير 1952م، لحل المشكلة السعودية القطرية، ومشكلة البريمي. انظر: السماري، وآخرون، المرجع السابق، ص537.

(91) قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ١٩٤٥ – ١٩٧١م، مج ٤، ص ٢٠٢.

(92) الوثائق البريطانية: مذكرة بعنوان "المعلومات أمنية سرية" كانت محور محادثات بين السفارة الأمريكية والخارجية البريطانية في ٤ أبريل ١٩٥٢م (الدائرة المصدر السابق، المجلد الثامن) ص ٥٤٦.

(93) المصدر نفسه، ص ٥٤٦.

(94) الوثائق البريطانية: ترجمة إلى الإنجليزية لرسالة الملك عبد العزيز آل سعود إلى أنتوني إيدن وزير الخارجية البريطانية، بتاريخ ١٨ شعبان ١٣٧١ هـ الموافق ١٢ مايو ١٩٥٢م، ومضمنة في رسالة من جورج بيلام السفير البريطاني في جدة إلى إيدن مؤرخة في ١٤ مايو (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الثامن) ص٥٥٨.

(95) هو: جورج كلينتون بيلام (George Pelham): عمل سفيرًا مفوضًا ومندوبًا فوق العادة من قبل الحكومة البريطانية لدى المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٥١ – ١٩٥٥م. وقدم أوراق اعتماده للملك عبد العزيز في ٢٨ صفر 1371هـ الموافق ٢٨ نوفمبر ١٩٥١م، مثَّل بريطانيا في عقد اتفاقية التوقف التي تم عقدها بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا في ٢٦ أكتوبر 1952م من أجل حل مشكلة البريمي، وكذلك موضوع الحدود السعودية القطرية. انظر: السماري، وآخرون، المرجع السابق، ص ٥١٧، دار الدائرة، الوثائق البريطانية، ج ٨، ص 705.

(96) الوثائق البريطانية: برقية سرية من وزارة الخارجية البريطانية إلى السفارة البريطانية، جدة، مؤرخة في ١٥ أبريل ١٩٥٣م (الدائرة: المصدر السابق، المجلد الثامن) ص ٧٠٥.

(97) جون. ب كيلي: الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، ترجمة: خيري حماد (ط1، الدوحة، مطابع علي بن علي، د. س)، ص206.

(98) عبد الرحمن محمد موسى الحمودي: الدبلوماسية والمراسيم السعودية تاريخية – دبلوماسية – تنظيمية (ط1، الرياض، د. ن ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م) ص ٧٦٥.

(99) دارة الملك عبد العزيز: المملكة العربية السعودية في مائة عام (معلومات موجزة) (ط1، مكتبة العبيكان، 1419هـ) ص72.

(100) وزارة الدفاع والطيران والمفتشية العامة: الإدارة العامة للمساحة العسكرية بالرياض، إدارة الحدود والوثائق (اتفاقية الحدود البرية والبحرية بين المملكة العربية السعودية وقطر الموقعة في الرياض، بتاريخ ١٣٨٥/١١/٨هـ الموافق ٤/ ١٢/ ١٩٦٥م والمصدق عليها بالمرسوم الملكي رقم ١٤ وتاريخ ٢٩/ ٦/ ١٣٨٥هـ الموافق ٢٤/ ١٠/ ١٩٦٥م).

(101) عبد الجليل زيد مرهون: أمن الخليج بعد الحرب الباردة (ط1، بيروت، دار النهار، ١٩٩٧م) ص١٥٤ – ١٥٥.

(102) مرهون: أمن الخليج...، ص ١٥٥؛ محمد حسن العيدروس: الحدود العربية في الجزيرة العربية (د. ط، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م) ص ٢١٢ – ٢١٤.

(103) وزارة الدفاع والطيران والمفتشية العامة: الإدارة العامة للمساحة العسكرية بالرياض، إدارة الحدود والوثائق (اتفاق (بيان) المدينة المنورة (واس)، حرر في ٢٦ جمادى الآخرة ١٤١٣هـ الموافق ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢م).

(104) وزارة الدفاع والطيران والمفتشية العامة: الإدارة العامة للمساحة العسكرية بالرياض، إدارة الحدود والوثائق، اتفاق (بيان) المدينة المنورة (واس)، في ٢٦ جمادى الآخرة ١٤١٣ هـ الموافق ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢م.